تقرير الرصد اليومي لأخبار القطاع الصحي في الصحافة المحلية

Daily Media Monitering Report for Helth Industry

اليوم : الاثنين

التاريخ: 23 ديسمبر 2024

أخبار الخليج
الجريدة اليومية الأولى في البحرين
العدد: 17076

إطلاق مناقصة التأمين الصحي للأجانب خلال أسبوعين

الأعلى للصحة: قرارات لضبط هامش الربح على الأدوية

رئيس نهرا: مخزون الأدوية في البحرين ٤ أشهر

كتبت: أمل الحامد

وافق مجلس الشورى في جلسته امس برئاسة علي بن صالح الصالح رئيس المجلس بالإجماع على مشروع قانون يسمح للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين بفتح عدد غير محدود من فروع الصيدليات، وذلك لتعزيز توافر الأدوية في المملكة.

وأكد الدكتور إبراهيم علي النواخذة الأمين العام للمجلس الأعلى للصحة تطور النظام الرقابي على الأدوية بالتعاون بين المجلس الأعلى للصحة وهيئة المهن الصحية «نهرا»، لافتا إلى إطلاق نظم معلوماتية كثيرة تراقب المخزون الموجود في الصيدليات والمخازن في البحرين على نطاق واسع والمستشفيات الخاصة والعامة، ما يسهل من عملية التفتيش، والتوجه اليوم لاستخدام الذكاء الاصطناعي ولذلك نخطط للمستقبل.

وأشار إلى أن الحكومة تستورد الأدوية المطلوبة لتغطية جميع الاحتياجات لعلاج الأمراض، وتم حل مشكلة نقص الأدوية على نطاق واسع في المستشفيات الحكومية، لافتا إلى وجود حوالي ما يقارب ١٩٠٠ أو ٢٠٠٠ دواء تقريبا يتم جلبه للقطاع الصيدلي الحكومي، وفيما يخص القطاع الخاص هناك أكثر من ٤٠٠٠ دواء يتم جلبه إلى المملكة، ونحن بشكل عام نغطي الاحتياجات التي يتطلبها المواطن والمقيم على أرض المملكة ولكن البدائل موجودة ومن حق المواطن الحصول عليها.

وشدد الأمين العام للمجلس الأعلى للصحة على وجود قرارات لضبط هامش الربح على الأدوية في المملكة تخضع لمراقبة من «نهرا»، موضحا أن البحرين ملتزمة بالشراء الخليجي الموحد للحصول على أسعار تنافسية والأفضل لنا كدول خليجية وذلك للقطاع الحكومي، أما القطاع الخاص فيقوم بشراء الأدوية بطريقة مباشرة من الجهات المصنعة وهذا أمر آخر.

وبشأن الضمان الصحي أشار إلى أن الحكومة تتريث في اتخاذ خطوات تطبيق الضمان الصحي للتأكد من أن المنظومة متكاملة قبل التطبيق، لافتا إلى البدء في إطلاق مناقصة التأمين الصحي عن الأجانب خلال أسبوعين.

بدوره كشف د. أحمد الأنصاري رئيس الهيئة الوطنية للمهن الصحية «نهرا» أن الهيئة تشترط على الموردين والشركات توافر مخزون الأدوية فترة تمتد إلى ٤ أشهر بحسب الاتفاق المشترك مع هذه الجهات، نافيا إمكانية أي وكيل أجنبي استيراد الأدوية من دون الرجوع إلى الوكيل البحريني المعتمد في الهيئة الوطنية.

وكشفت الدكتورة جميلة السلمان رئيس لجنة الخدمات بمجلس الشورى أن بين الأعوام ٢٠٢٢ و٢٠٢٤ تم الترخيص لـ١٣١ صيدلية جديدة، ومجموع الصيدليات التي أغلقت في الفترة نفسها ٧٣ صيدلية، مشيرة إلى أن مجموع الصيدليات حاليا ٤٥٦ صيدلية؛ منها ٣٦٠ صيدلية هي فروع للصيدليات الموجودة، وعدد الصيادلة البحرينيين المرخصين يبلغ ٦٧٧ صيدلانيا وصيدلانية.

وشدد الشوريون على أنه سيترتب على إقرار التشريع وجود قدرة شرائية في أسواق البحرين، وقدرة على استيراد أدوية من الصيدليات الكبرى والتي سيتم فتحها في المملكة، كما أن مشروع القانون سيعزز من مستوى القطاع الصحي وتوافر الأدوية وجذب الاستثمارات، وخلق فرص عمل إضافية في هذا المجال.

أخبار البحرين | ص٨

○ جانب من جلسة مجلس الشورى.

P 1
Link

شوريون: جذب استثمارات إلى البحرين.. وتعزيز الرقابة

١٣٥مليار دولار حجم الإنفاق الصحي والدوائي في الخليج في ٢٠٢٧

أكد شوريون أن التشريع ينسجم مع الخطة الوطنية للصحة التي أقرها مجلس الوزراء، والتي تعد خارطة الطريق لتطوير القطاع الصحي، إذ تستهدف رفع جودة الخدمات الصحية المقدمة، وضمان تمويلها واستدامتها عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ويدعم مشروع القانون الجهود المبذولة لتوفير فرص جديدة للباحثين عن عمل، وبالتالي سيؤدي إلى خلق منظومة اقتصادية متكاملة تفتح آفاقا واسعة للباحثين عن عمل.

وقالت الدكتورة جهاد الفاضل النائب الثاني لرئيس المجلس إن هذا التشريع يعزز من شبكة الرعاية الصحية في المملكة، ويسهم في تحقيق الأمن الدوائي خصوصا ونحن نشهد طفرة عمرانية في البحرين، لذلك فإننا نحتاج إلى التوسع في فتح الصيدليات لتقديم الخدمات بأسعار مناسبة وتنافسية لمصلحة المستهلك بالدرجة الأساسية.

وأكدت أن لدينا نموا إيجابيا في قطاع الصيدلة وكذلك لدينا استثمار في صناعة الدواء وهو استثمار واعد، ويبشر بالخير، مشيرة إلى أن هذه التشريعات تسهم في رفع مكانة المملكة في المؤشرات المتخصصة لدى منظمة الصحة العالمية، وهذا الجهد يعتبر جهدا مشتركا مع فريق البحرين برئاسة سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الذي يحرص على أن تكون مملكة البحرين في المقدمة ويحرص على تنوع الاستثمارات.

وذكرت أن مشروع القانون سوف يقضي على الالتفاف على شرط وجود ٥ فروع للصيدلية من خلال تغيير الاسم أو تحريفه، مشيرة إلى أن مشروع القانون سيسمح للمستثمر في هذه الحالة بفتح سلسلة من الصيدليات تحت مسمى واحد.

وقال الشوري الدكتور محمد علي حسن عضو مجلس الشورى إن مشروع القانون يتعلق بتوفير الدواء، وهي من المتطلبات الأساسية للإنسان، وقد أتاح التشريع للأفراد فتح أكثر من فرع للصيدليات، وأهداف مشروع القانون نبيلة فيما يتعلق بتعزيز توافر الأدوية وتوظيف الصيادلة، فضلا عن الأهداف الاقتصادية والاستثمارية، مشيراً إلى ضرورة الالتفات إلى مرئيات جمعية الصيادلة البحرينية المتعلقة بزيادة فتح فروع للصيدليات في البحرين قد يزيد الضغط على الرقابة التنظيمية والقانونية في هذا المجال، وقد يؤدي إلى توفير أدوية غير علاجية، وكذلك هيمنة الشركات الكبرى على سوق الأدوية، كما يجب التركيز على مرئيات غرفة التجارة بشأن السبب في نقص الأدوية ربما يكون بسبب وجود معوقات تنظيمية وقانونية أو منع لاستيراد الأدوية من بعض الدول.

وذكر الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة عضو مجلس الشورى أن أهداف مشروع القانون تتمثل في زيادة فتح فروع للصيدليات، مؤكداً أنه يفضل فتح الصيدليات على حسب حجم المحافظات والكثافة السكانية فيها، كما يجب توحيد أسعار الأدوية لتكون في متناول الجميع ومراقبة المخالفون لتسعيرة الأدوية إذا تم تطبيقها.

وأشاد الدكتور بسام البنمحمد عضو مجلس الشورى بتوجه الحكومة فيما يتعلق بتوافر الأدوية التي تعتبر أزمة عالمية، حيث تحركت الحكومة وألغت المادة (٢٨) من المرسوم بقانون في شأن تنظيم مهنة الصيدلة والمراكز الصيدلية، وسيترتب على إقرار هذا التشريع وجود قدرة شرائية في أسواق البحرين أكثر من السابق، وقدرة على استيراد أدوية من الصيدليات الكبرى والتي سيتم فتحها في المملكة، كما أشيد بتقرير لجنة الخدمات الذي أتاح لنا الفرصة لاتخاذ القرار المناسب بشأن هذا التشريع.

من جانبه، رأى علي الشهابي عضو مجلس الشورأن مشروع القانون سيعزز من مستوى القطاع الصحي وتوافر الأدوية وجذب الاستثمارات، وخلق فرص عمل إضافية في هذا المجال، مستفسراً بشأن تأثير مشروع القانون على الصيدليات الوطنية، وكذلك عن تسريع وتسهيل الاشتراطات على تسجيل الأدوية.

بدوره، قال عبدالله النعيمي عضو مجلس الشورى إننا نتخوف من أن يغلب الهدف التجاري على جودة الأدوية وتقل الأمانة المهنية، وربما يؤثر ذلك سلبا على المرضى لذلك نفضل أن تكون الصيدليات بمعزل عن المستشفيات، ويجب أن نركز على الإسراع في إنشاء المصانع الدوائية، كما نتمنى من جميع الأطراف التعاون من أجل رفع الخدمات في مجال الصيدلة وبحرنة الوظائف ورفع رواتب الصيادلة، وفتح معاهد لتدريب الكوادر الطبية.

من جهته، تطرق فؤاد الحاجي عضو مجلس الشورى إلى أن المواطن يتم توفير الدواء له مجانا مهما كان سعره، ولكن فتح الباب على مصراعيه لشركات كبرى في مملكة البحرين لتأتي برأس مال ضخم، سيؤثر حتما على الصيدليات الوطنية العريقة في مملكة البحرين، مؤكداً أن هذا سيخلق منافسة بدون ضوابط، لذلك يجب وضع ضوابط على أسس مدروسة بما لا يضر بالصيدليات القائمة.

من جهته، استفسر علي العرادي حول وجود آلية مستقبلية لمراقبة أسعار الأدوية، وبشأن الأدوية التي لها وكيل واحد وتنقطع من السوق حيث تقوم بعض الصيدليات بطلب أخذ الوكالة ويطول الموضوع ولا نعلم إذا تم إعطاؤهم الترخيص أم لا، وكذلك عن إعطاء الترخيص للأدوية التي تعتبر من البدائل.

واستفسر هشام القصاب عضو مجلس الشورى إذا ما كان قد تم تغيير القوانين ورسوم تسجيل الأدوية، وخاصة أن تغيير أسعار الأدوية كان بسبب تغيير القوانين في عام ٢٠١٦.

استعرض الشوري الدكتور هاني الساعاتي تاريخ المنظومة الصحية لمملكة البحرين التي يمتد تاريخها منذ ١٨٩٣، حيث افتتح أول مستشفى في البحرين والخليج وهو مستشفى البعثة الأمريكية، وتطرق لأول صيدلية في البحرين والخليج تأسست في عام ١٩١٠ على يد علي بن أحمد يتيم وهو أول صيدلي بحريني مؤهل من جامعة عليكرة في الهند، مشيراً إلى وجود حوالي ٤٥٦ صيدلية حاليا و٣٧ مستودعا.

وبين أن التوقعات أن يصل حجم الإنفاق الصحي والدوائي في دول الخليج إلى ١٣٥,٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٧ بمعدل تنامي ٥,٧% منذ عام ٢٠٢٢، كما أن معدل تنامي الإنفاق الصحي لمملكة البحرين السنوي حوالي ٦,١% ويعد من المعدلات العالية بين دول الخليج، والذي يأتي تماشياً مع

P 8
Link

أخبار الخليج
الجريدة اليومية الأولى في البحرين

العدد: 17076

موافقة شورية بالإجماع على فتح عدد غير محدود من الصيدليات

الحكومة تؤكد توفير احتياجات المواطنين والمقيمين من الأدوية

تغطية: أمل الحامد
تصوير- عبدالأمير السلاطنة

وافق مجلس الشورى في جلسته أمس برئاسة علي بن صالح الصالح رئيس المجلس بالإجماع على مشروع قانون بإلغاء المادة (٢٨) من المرسوم بقانون في شأن تنظيم مهنة الصيدلة والمراكز الصيدلية، والذي يهدف إلى تعديل تنظيم فتح فروع الصيدليات بما يسمح للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين بفتح عدد غير محدود من فروع الصيدليات، وذلك لتعزيز توافر الأدوية في المملكة.

وكان القانون النافذ ينص على «لا يجوز الترخيص لأي شخص طبيعي أو اعتباري منفرداً أو بصفته شريكا في شركة بفتح أكثر من خمس صيدليات. ويجوز تجاوز العدد المشار إليه بواقع صيدلية واحدة في أي منطقة تزيد مساحتها على خمسة كيلومترات مربعة ولا توجد بها صيدلية قائمة».

وأجمع أعضاء مجلس الشورى على أهمية مشروع القانون الذي سيسهم في رفع مكانة المملكة في المؤشرات المتخصصة لدى منظمة الصحة العالمية، وهذا الجهد يعد جهدا مشتركا مع فريق البحرين برئاسة سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الذي يحرص على أن تكون مملكة البحرين في المقدمة ويحرص على تنوع الاستثمارات.

ودعوا إلى زيادة عدد المفتشين ومن لديهم صلاحية المأمور القضائي في المنظومة الصحية مع زيادة عدد الصيدليات وذلك من أجل الرقابة وضبط أي جنوح قد يحدث.

الصالح يسأل والنواخذة يجيب

أكد الدكتور إبراهيم علي النواخذة الأمين العام للمجلس الأعلى للصحة أن إلغاء المادة ٢٨ من المرسوم بقانون في شأن تنظيم مهنة الصيدلة والمراكز الصيدلية لتواكب التطور الملحوظ في القطاع الصحي بشكل عام في مملكة البحرين والعالم، والنمو السكاني الكبير في المملكة، والتطور العمراني في المدن الجديدة، مؤكداً أن هذا يتطلب قيام الحكومة بتهيئة المناخ الصحيح للمرضى بشكل عام.

أوضح د. النواخذة أن النظام الرقابي حالياً مختلف عما كان عليه سابقاً، مؤكداً وجود أنظمة كثيرة يقوم بها المجلس الأعلى للصحة والهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية للمساعدة في الرقابة الآنية، لافتاً إلى أنهم بصدد القيام بإطلاق نظم معلوماتية كثيرة لمراقبة المخزون الموجود في الصيدليات والمخازن في مملكة البحرين على نطاق واسع والمستشفيات الخاصة والعامة، مؤكداً أن هذا الأمر يسهل من عملية التفتيش بالاستخدام الأمثل للموارد لدينا.

وأشار إلى أن التوجه اليوم لاستخدام الذكاء الاصطناعي ولذلك يتم التخطيط للمستقبل، وهناك تغيير في التعامل مع الخارطة الصيدلانية لصناعة الأدوية بشكل عام وسوق الأدوية في البحرين، مؤكداً أن الهدف

رئيس مجلس الشورى.

د. إبراهيم علي النواخذة.

من إلغاء المادة ليصب في صالح المواطن والمقيم.

من جانبه، أشاد علي الصالح رئيس المجلس باهتمام مملكة البحرين بالقطاع الصحي وتطويره، مستفسراً عن السبب الذي يحدو بالمواطن للذهاب إلى الصيدلية لشراء الأدوية بمبلغ المعين رغم صرف وزارة الصحة والمراكز الصحية الأدوية مجاناً، كما استفسر إذا ما كان قائماً وجود تسعيرة للأدوية مع إعطاء هامش ربح للوكيل أو المستورد.

وأجاب د. النواخذة أن الحكومة تستورد الأدوية المطلوبة وتغطي جميع الاحتياجات لعلاج كم كبير من الأمراض، وفي حال لم تتوافر يتم محاولة الحصول عليها بأسرع وقت ممكن من الدول القريبة، مؤكداً أنه تم حل مشكلة نقص الأدوية على نطاق واسع في الخدمات الحكومية، مشيراً إلى أن ٨٠% من الخدمات التي تؤدي للمواطن تكون من خلال الخدمات الحكومية.

وأكد أن هناك قرارات من الهيئة لمراقبة وضبط هامش الربح في البحرين.

وتطرق د. النواخذة إلى أن الحكومة تجلب ما يقارب ١٩٠٠ أو ٢٠٠٠ دواء للقطاع الحكومي، ويستورد القطاع الخاص أكثر من ٤٠٠٠ دواء إلى المملكة، مؤكداً أنه بشكل عام يتم تغطية الاحتياجات التي يتطلبها المواطن والمقيم على أرض المملكة، مع توافر البدائل التي يحق للمواطن الحصول عليها.

أوضح د. النواخذة أن الشراء الخليجي الموحد للأدوية للحصول على أسعار تنافسية أفضل ومن خلالها يتم جلب الأدوية إلى البحرين في القطاع الحكومي، أما القطاع الخاص فيقوم بشراء الأدوية بطريقة مباشرة من الجهات المصنعة.

واستفسر الصالح عن برنامج الضمان الصحي، وأجاب د. النواخذة أن الأمور ماضية، والبرنامج يعد أساساً لتغيير كبير سيحدث وإصلاح في النظام الصحي بشكل عام، ولذلك تتريث الحكومة في اتخاذ خطوات تطبيق الضمان الصحي والتأكد من أن المنظومة متكاملة قبل التطبيق، لافتاً إلى أنه قريباً جداً سيتم البدء في إطلاق مناقصة التأمين الصحي للأجانب خلال أسبوعين، مشيراً إلى أن البنية التحتية للتأمين الصحي على المواطنين قاربت على الانتهاء.

د. الأنصاري: ٤ أشهر مخزون الأدوية في البحرين

أوضح الدكتور أحمد الأنصاري الرئيس التنفيذي للهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية (نهرا) أنه لحفظ حقوق الموردين في مملكة البحرين يجب أن يكون المورد مسجلاً لدى «نهرا» كمورد لهذا الدواء ولا يستطيع أي شخص أجنبي أن يفتح صيدلية ويكون وكيل لهذا الدواء، مؤكداً أن الأمر هذا غير مقبول في الهيئة.

وأشار إلى أن الشركات العالمية لا تسمح أن يكون هناك أكثر من مورد لدواء واحد، وفي بعض الأحيان تسمح ولكن الغالبية العظمى لا تسمح لإعطاء وكيلين لدواء واحد.

ولفت د. الأنصاري إلى أن «نهرا» تشترط لضمان توفر الأدوية بالتوافق مع الشركات والموردين أن يكون مخزون الأدوية في مملكة البحرين ٤ أشهر بحسب الاتفاق حتى لا يكون هناك عبء مالي، وهذه الفترة الزمنية جيدة ليكون الدواء متوافرا في المملكة.

وأشار إلى أن التخوف أن يستولي الأجنبي على الاستيراد فإنه لن يستطيع الاستيراد لأنه يجب أن يكون مسجلا في الهيئة، إذا جاء أجنبي لتسجيل نفس الدواء فإننا لا نسمح والشركة الأم لا تسمح له أيضاً، مضيفاً أن الأجنبي يشتري الدواء من الوكيل البحريني المعتمد في الهيئة لتوزيع الدواء.

وحول آلية تسجيل الأدوية، أوضح د. الأنصاري وجود آلية جديدة لتسجيل الأدوية في الفترة الأخيرة بعد إصدار بعض القوانين والأنظمة التي تعتمد على التسجيل لدى جهات معتمدة مثل إدارة الغذاء والدواء الأمريكية والهيئة العامة للغذاء والدواء السعودية والأسترالية والأوروبية، مشيراً إلى أن الأدوية المسجلة في هذه المنظمات المعتمدة فإنه يتم تسجيل الدواء في مملكة البحرين خلال ٩ أيام من تاريخ التسجيل مقارنة بحوالي ٩ أشهر في السابق.

وأشار إلى أن إحصائيات شهر أكتوبر أظهرت تسجيل أكثر من ١١٠ أدوية خلال ٩ أيام، وفي شهر سبتمبر تم تسجيل ٦٠ دواء، مقارنة بالأشهر السابقة حيث يتم تسجيل فقط ١٥ أو ٢٠ دواء في الشهر الواحد وارتفع إلى ١١٠ أدوية في شهر واحد.

وبين أن الرسوم تدفعها الشركة الأم وليس المورد في البحريني، والشركة الأجنبية تدفع الرسوم وليس عبئا على المورد البحريني.

د. أحمد الأنصاري.

وحول آلية المراقبة للأسعار، أوضح د. الأنصاري أن هناك التفتيش الدوري والتفتيش المفاجئ ومتى ما تم اكتشاف وجود تلاعب في الأسعار يتم تحويل الأمور إلى المساءلة القانونية والقضاء يحكم في هذه الأمور، مؤكداً وجود إجراءات دورية لمتابعة الأسعار.

وبخصوص توافر الأدوية وتسجيلها، أوضح أن هناك لبسا بين الأدوية الموجودة في المستشفيات الحكومية وتطلبها الدولة وتتوفر للمواطنين، والأدوية الاختيارية التي يطلبها الطب الخاص، واستعرض مثالا شخصيا أن والدته تتسلم الأدوية من المستشفيات الحكومية من مجمع السلمانية الطبي والمراكز الصحية، وفي آخر مرة تسلمت أحد الأدوية وبه اختلاف لأن المورد آخر فطلبت الدواء الذي كانت تتسلمه سابقا، موضحاً د. الأنصاري أن المملكة وفرت الدواء بعلبة أخرى ولكن لطلب الوالدة الدواء بالعلبة المعتادة عليها ذهبت إلى الصيدلية وقمت بشرائها من الصيدلية الخاصة.

وأكد أن جميع الأدوية في مملكة البحرين موجودة في المستشفيات الحكومية والمراكز الصحية، مستعرضاً مثالا آخر هو وجود ٧ أصناف من البنادول في البحرين و١٤ اسما في السعودية، مؤكداً أن البحرين وفرت بدائل كثيرة للدواء الذي قد يتأخر في الاستيراد.

د. السلمان: ٤٥٦ صيدلية و٦٧٧ صيدلانيا بحرينيا مرخصون

أكدت الدكتورة جميلة السلمان رئيس لجنة الخدمات بمجلس الشورى أن مشروع القانون يعد من المشاريع التي تصب في مصلحة تغيير البنية التحتية في مهنة الصيدلة، ويسهم في تطوير الخدمات الصحية، وخدمة النظام الصحي في مملكة البحرين والخطط الوطنية في مجال الصحة، وكذلك تطوير الاقتصاد الوطني، فضلاً عن تطوير الخدمات الصحية المقدمة للمواطن، وكل هذا يعزز من مكانة المملكة كمركز إقليمي للرعاية الصحية ذات الجودة العالية.

وقدمت د. السلمان عرضاً مرئياً في الجلسة، أوضحت فيه أن النص عندما صدر القانون عام ١٩٩٧ كان يسمح فقط بفتح صيدلية واحدة وجاء التغيير بعد تعديله في عام ٢٠١٥ (النص النافذ) بأنه بالإمكان أن يتم فتح ٥ صيدليات، ومشروع القانون لإلغاء المادة ٢٨ وبالتالي لا يكون هناك حد أعلى لعدد الصيدليات المسموح بفتحها.

واستعرضت إحصائيات بين الأعوام ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٤ تم الترخيص فيها لـ١٣١ صيدلية جديدة، ومجموع الصيدليات التي أغلقت في الفترة نفسها ٧٣ صيدلية، مشيرة إلى أن مجموع الصيدليات حالياً ٤٥٦ صيدلية منها ٢٦٠ صيدلية هي فروع للصيدليات الموجودة، وعدد الصيادلة البحرينيين المرخصين يبلغ ٦٧٧ صيدلانيا وصيدلانية، وهذا مهم جداً لتوفير فرص تدريب وعمل تكون مناسبة للمواطنين البحرينيين. وذكرت مبرر توفير فرص عمل مناسبة لقطاع الصيدلة في مملكة البحرين، حيث إن هنالك ٢١ باحثا عن عمل في تخصص الصيدلة حتى يونيو ٢٠٢٤، و٧٨ مواطنا تم تسجيلهم ضمن الباحثين عن عمل في تخصص الصيدلة حتى أكتوبر عام ٢٠٢٤، و١٠٨ مواطنين تم تسجيلهم ضمن الباحثين عن عمل في تخصص الصيدلة عام ٢٠٢٣.

د. جميلة السلمان.

شوريون: جذب استثمارات إلى البحرين.. وتعزيز الرقابة

١٣٥مليار دولار حجم الإنفاق الصحي والدوائي في الخليج في ٢٠٢٧

أكد شوريون أن التشريع ينسجم مع الخطة الوطنية للصحة التي أقرها مجلس الوزراء، والتي تعد خارطة الطريق لتطوير القطاع الصحي، إذ تستهدف رفع جودة الخدمات الصحية المقدمة، وضمان تمويلها واستدامتها عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ويدعم مشروع القانون الجهود المبذولة لتوفير فرص جديدة للباحثين عن عمل، وبالتالي سيؤدي إلى خلق منظومة اقتصادية متكاملة تفتح آفاقا واسعة للباحثين عن عمل.

وقالت الدكتورة جهاد الفاضل النائب الثاني لرئيس المجلس إن هذا التشريع يعزز من شبكة الرعاية الصحية في المملكة، ويسهم في تحقيق الأمن الدوائي خصوصاً ونحن نشهد طفرة عمرانية في البحرين، لذلك فإننا نحتاج إلى التوسع في فتح الصيدليات لتقديم الخدمات بأسعار مناسبة وتنافسية لمصلحة المستهلك بالدرجة الأساسية.

وأكدت أن لدينا نموا إيجابيا في قطاع الصيدلة وكذلك لدينا استثمار في صناعة الدواء وهو استثمار واعد، ويبشر بالخير، مشيرة إلى أن هذه التشريعات تسهم في رفع مكانة المملكة في المؤشرات المتخصصة لدى منظمة الصحة العالمية، وهذا الجهد يعتبر جهدا مشتركا مع فريق البحرين برئاسة سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الذي يحرص على أن تكون مملكة البحرين في المقدمة ويحرص على تنوع الاستثمارات.

وذكرت أن مشروع القانون سوف يقضي على الالتفاف على شرط وجود ٥ فروع للصيدلية من خلال تغيير الاسم أو تحريفه، مشيرة إلى أن مشروع القانون سيسمح للمستثمر في هذه الحالة بفتح سلسلة من الصيدليات تحت مسمى واحد.

وقال الشوري الدكتور محمد علي حسن عضو مجلس الشورى إن مشروع القانون يتعلق بتوفير الدواء، وهي من المتطلبات الأساسية للإنسان، وقد أتاح التشريع للأفراد فتح أكثر من فرع للصيدليات، وأهداف مشروع القانون نبيلة فيما يتعلق بتعزيز توافر الأدوية وتوظيف الصيادلة، فضلا عن الأهداف الاقتصادية والاستثمارية، مشيراً إلى ضرورة الالتفات إلى مرئيات جمعية الصيادلة البحرينية المتعلقة بزيادة فتح فروع للصيدليات في البحرين قد يزيد الضغط على الرقابة التنظيمية والقانونية في هذا المجال، وقد يؤدي إلى توفير أدوية غير علاجية، وكذلك هيمنة الشركات الكبرى على سوق الأدوية، كما يجب التركيز على مرئيات غرفة التجارة بشأن السبب في نقص الأدوية ربما يكون بسبب وجود معوقات تنظيمية وقانونية أو منع لاستيراد الأدوية من بعض الدول.

وذكر الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة عضو مجلس الشورى أن أهداف مشروع القانون تتمثل في زيادة فتح فروع للصيدليات، مؤكداً أنه يفضل فتح الصيدليات على حسب حجم المحافظات والكثافة السكانية فيها، كما يجب توحيد أسعار الأدوية لتكون في متناول الجميع ومراقبة المخالفون لتسعيرة الأدوية إذا تم تطبيقها.

وأشاد الدكتور بسام البنمحمد عضو مجلس الشورى بتوجه الحكومة فيما يتعلق بتوافر الأدوية التي تعتبر أزمة عالمية، حيث تحركت الحكومة وألغت المادة (٢٨) من المرسوم بقانون في شأن تنظيم مهنة الصيدلة والمراكز الصيدلية، وسيترتب على إقرار هذا التشريع وجود قدرة شرائية في أسواق البحرين أكثر من السابق، وقدرة على استيراد أدوية من الصيدليات الكبرى والتي سيتم فتحها في المملكة، كما أشيد بتقرير لجنة الخدمات الذي أتاح لنا الفرصة لاتخاذ القرار المناسب بشأن هذا التشريع.

من جانبه، رأى علي الشهابي عضو مجلس الشور أن مشروع القانون سيعزز من مستوى القطاع الصحي وتوافر الأدوية وجذب الاستثمارات، وخلق فرص عمل إضافية في هذا المجال، مستفسراً بشأن تأثير مشروع القانون على الصيدليات الوطنية، وكذلك عن تسريع وتسهيل الاشتراطات على تسجيل الأدوية.

بدوره، قال عبدالله النعيمي عضو مجلس الشورى إننا نتخوف من أن يغلب الهدف التجاري على جودة الأدوية وتقل الأمانة المهنية، وربما يؤثر ذلك سلباً على المرضى لذلك نفضل أن تكون الصيدليات بمعزل عن المستشفيات، ويجب أن نركز على الإسراع في إنشاء المصانع الدوائية، كما نتمنى من جميع الأطراف التعاون من أجل رفع الخدمات في مجال الصيدلة وبحرنة الوظائف ورفع رواتب الصيادلة، وفتح معاهد لتدريب الكوادر الطبية.

من جهته، تطرق فؤاد الحاجي عضو مجلس الشورى إلى أن المواطن يتم توفير الدواء له مجاناً مهما كان سعره، ولكن فتح الباب على مصراعيه لشركات كبرى في مملكة البحرين لتأتي برأس مال ضخم، سيؤثر حتماً على الصيدليات الوطنية العريقة في مملكة البحرين، مؤكداً أن هذا سيخلق منافسة بدون ضوابط، لذلك يجب وضع ضوابط على أسس مدروسة بما لا يضر بالصيدليات القائمة.

من جهته، استفسر علي العرادي حول وجود آلية مستقبلية لمراقبة أسعار الأدوية، وبشأن الأدوية التي لها وكيل واحد وتنقطع من السوق حيث تقوم بعض الصيدليات بطلب أخذ الوكالة ويطول الموضوع ولا نعلم إذا تم إعطاؤهم الترخيص أم لا، وكذلك عن إعطاء الترخيص للأدوية التي تعتبر من البدائل.

واستفسر هشام القصاب عضو مجلس الشورى إذا ما كان قد تم تغيير القوانين ورسوم تسجيل الأدوية، وخاصة أن تغيير أسعار الأدوية كان بسبب تغيير القوانين في عام ٢٠١٦.

استعرض الشوري الدكتور هاني الساعاتي تاريخ المنظومة الصحية لمملكة البحرين التي يمتد تاريخها منذ ١٨٩٣، حيث افتتح أول مستشفى في البحرين والخليج وهو مستشفى البعثة الأمريكية، وتطرق لأول صيدلية في البحرين والخليج تأسست في عام ١٩١٠ على يد علي بن أحمد يتيم وهو أول صيدلي بحريني مؤهل من جامعة عليكرة في الهند، مشيراً إلى وجود حوالي ٤٥٦ صيدلية حالياً و٢٧ مستودعا.

وبين أن التوقعات أن يصل حجم الإنفاق الصحي والدوائي في دول الخليج إلى ١٣٥,٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٧ بمعدل تنامي ٥,٧% منذ عام ٢٠٢٢، كما أن معدل تنامي الإنفاق الصحي لمملكة البحرين السنوي حوالي ٦,١% ويعد من المعدلات العالية بين دول الخليج، والذي يأتي تماشياً مع رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠ لتطوير جودة الخدمات الصحية في المملكة، مؤكداً أن معدلات الإنفاق الاقتصادية ذات العوائد المالية العالية للاستثمار في القطاع تجعل البحرين من الدول الجاذبة للاستثمار العالمي.

وأشار إلى أن فرص السوق والاستثمار الدوائي في دول مجلس التعاون وصلت إلى عائد مالي ٩,٣ مليارات دولار في عام ٢٠٢٤، وهذا العائد في ازدياد سنوي حوالي ٥% ليصل العائد إلى ١٢ مليار في عام ٢٠٣٠.

وأكد أهمية ضرورة التركيز على صناعة الأدوية أو إعادة تعبئتها أسوة بدول الجوار لتوفير البيئة الجاذبة للمستثمرين لبدء استثمار صناعة الأدوية في المملكة أو إعادة التعبئة لأن البحرين لديها قدرات للدخول في هذا السوق.

وتحدث الشوري الدكتور أحمد العريض أن الأدوية نوعان، أدوية ضرورية وهي مجانية، أما الأدوية التكميلية فهي التي ستعتمد عليها الصيدليات الجديدة التي ستفتح في مملكة البحرين مثل أدوية الفيتامينات وبعض الأجهزة، والتشريع لن يطبق على الأدوية الضرورية لأنها ستصرف من الحكومة وليس هناك خوف عليها عند زيادة فتح فروع للصيدليات.

من جانبها، أكدت الشورية الدكتورة ابتسام الدلال أن هذا التشريع سيسهم في تنفيذ الخطة الاقتصادية لمملكة البحرين ٢٠٣٠، ويسهم في استدامة توفير الأدوية، كما سيسهم في فتح العديد من فروع الصيدليات التي تواكب التطورات في العالم، ويعزز المنظومة الصحية الجديدة، كما أن له علاقة بالتنوع في توافر الأدوية، ونؤكد ضرورة وضع ضوابط وقرارات وخصوصا فيما يتعلق بفتح صيدليات بعيدا عن المراكز الصحية، كما نأمل أن يتم تجنب عملية الاحتكار، والتشجيع على إنشاء صيدليات إلكترونية.

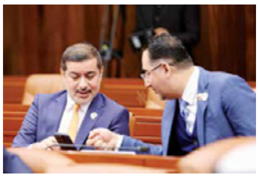

ALAYAM الأيام
سيبدي لك الأيام ما كنت جاهلا ويأتيك بالأخبار من لم تزود
العدد: 13043

4 آلاف نوع من الأدوية في البحرين.. النواخذة:

طرح مناقصة الضمان الصحي للأجانب خلال أسبوعين

قال د. إبراهيم النواخذة أمين عام المجلس الأعلى للصحة إنه من المزمع طرح مناقصة مشروع الضمان الصحي للأجانب خلال الأسبوعين القادمين.

وذكر أن المناقصة تهدف إلى توفير بنية تحتية مسبقة للقطاع الصحي المتعلق بالمواطنين من خلال التطبيق التجريبي لمشروع الضمان الصحي، مطمئنًا المواطنين بأن مملكة البحرين تقدّم الخدمات الصحية للبحرينيين سواءً كانت رعاية صحية أولية أو ثانوية، مؤكدًا على التعاون المستمر من أجل تطوير ورفع أداء الخدمات الصحية في المملكة.

في سياق آخر، قال النوخذة، في مداخلة له بجلسة الشورى تعقيبًا على تعديلات قانون الصيدلة، إن القطاع الخاص في المملكة يوفّر حوالي 4 آلاف نوع من الأدوية من خلال الصيدليات والمستشفيات الخاصة.

P 1
Link

المستشفيات الحكومية تفوز بجائزتين في المؤتمر السنوي لجمعية الأشعة السعودية

فاز قسم الأشعة بالمستشفيات الحكومية بجائزتي "ثاني أفضل بحث" و"ثاني أفضل حالة نادرة" في المؤتمر السنوي الخامس عشر لجمعية الأشعة السعودية "RSSA"، والذي عقد في جدة بالمملكة العربية السعودية من 14 ـ 17 نوفمبر الماضي.

وجاءت جائزة "ثاني أفضل بحث، نتيجة جهود بحثية بالشراكة مع الجمعية العربية للجمعيات الإشعاعية "PAARS"، وكان من إعداد الدكتور علي يوسف، والدكتورة نوراء مجبل، والدكتورة نجلاء العماني، وتناول الجلطات الرئوية عند مرضى فقر الدم المنجلي، بمختلف أبعادها.

أما جائزة "ثاني أفضل حالة نادرة"، فقد مُنحت لتقرير أعدته الدكتورة أمينة محمد، استشاري أشعة الثدي وأشعة الأمراض النسائية، والدكتورة سمر البقالي، طبيبة مقيمة في قسم الأشعة بالمستشفيات الحكومية، وتناول التقرير حالة مريضة تم تشخيصها بنوع نادر من سرطان الثدي الأولي، وأظهر نتائج إيجابية بعد العلاج الكيميائي المساعد الجديد، كما اشتمل التقرير على تفاصيل تتعلق بالتصوير الطبي، وعلم الأمراض النسيجي، والعلاج الجراحي.

P 8
Link

ALAYAM
الأيام
سيبدي لك الأيام ما كنت جاهلا ويأتيك بالأخبار من لم تزود

العدد: 13043

في ندوة افتراضية بجامعة الخليج العربي.. خبراء:

الجودة أساس لتحقيق الأداء الفعّال في المؤسسات التعليمية والصحية

ناقشت ندوة افتراضية نظمتها كلية الطب والعلوم الصحية بجامعة الخليج العربي، قضية تعزيز الجودة في تعليم المهن الصحية من «الالتزام إلى الأداء»، وذلك ضمن فعاليات أسبوع الجودة العالمي 2024، بهدف تسليط الضوء على أهمية إدارة الجودة ودورها في تطوير التعليم الطبي والخدمات الصحية، مع التركيز على الانتقال من الامتثال إلى تحقيق الأداء العالي وفقًا للمعايير الدولية. وقد تحاور خبراء في مجال التعليم الطبي المشاركون في الندوة، حول التحديات والفرص المتعلقة بالانتقال من مرحلة الامتثال إلى مرحلة تحقيق الأداء العالي في تعليم المهن الصحية بما يتوافق مع المعايير الدولية المعتمدة، حيث شارك في الندوة عدد من الخبراء والأكاديميين الذين أشاروا إلى أهمية تحسين ممارسات الجودة في التعليم الطبي لتواكب التطورات السريعة في المجال الصحي، مؤكدين أن الجودة ليست مجرد التزام بالقوانين والمعايير، بل هي أساس لتحقيق الأداء الفعّال والمستدام في المؤسسات التعليمية والصحية.

P 8
Link

خضعت للتدريب للعمل ممرّضةً ولم يتم استدعائي

أنا مواطنة بحرينية تم ترشيحي من قبل ديوان الخدمة المدنية للعمل بمستشفى السلمانية، وتم مقابلتي وحصولي على الموافقة لإلحاقي ببرنامج تدريبي لمدة سنتين، وبعد التخرّج يتم توظيفي بوظيفة مساعد ممرّض حسب ما تم إبلاغي في المقابلة، وتم التواصل معي للالتحاق بالبرنامج بمستشفى الملك حمد، وبالفعل التحقت بالبرنامج وعملت لمدة 3 أيام تقريبا، وبعدها تفاجأنا بإبلاغنا من قبل المستشفى الملك حمد بأن على التابعين للمستشفى السلمانية عدم مواصلة البرنامج ومراجعة السلمانية، وعند مراجعة الموارد البشرية تم إبلاغنا بأنه يجب الحصول على بعض الموافقات وسيتم استدعاؤنا مرة أخرى، وكل مرة يتم التواصل مع السلمانية يفيدون بأنه سيتم استدعاؤنا وأن المشكلة تخصّ الميزانية، ومرّ عامان ولم يتم استدعاؤنا الى يومنا هذا، وأنا من هذا المنبر أناشد المسؤولين المعنيّين، حيث لا يخفى عليكم بأن كل أحلامنا وآمالنا كانت متعلقة بالوظيفة، وبعد انتظار لما يقارب 10 أعوام اعتقدت بأنه أخيرا حصلت على الوظيفة، وما حدث أثر في حالتي النفسية جدا، وكلي أمل – بعد الله تعالى – فيكم بمساعدتي في حل مشكلتي، وجعلكم الله ذخرا وسندا لنا وحفظكم ورعاكم.

البيانات لدى المحرر

P 18
Link

ALAYAM
الأيام
سنبدي لك الأيام ما كنت جاهلا ويأتيك بالأخبار من لم تزود

العدد: 13043

موافقة نهائية على تغليظ عقوبات سرقة الهواتف والحواسيب.. «الشورى»:

السماح للصيدليات بفتح عدد «غير محدد» من الفروع لتسهيل الوصول للأدوية

سيد أحمد الوداعي:

وافق مجلس الشورى بالإجماع، يوم أمس الأحد، على قانون حكومي مستعجل بشأن تنظيم مهنة الصيدلة والمراكز الصيدلية.

ويقضي المشروع بالسماح للصيدليات بفتح عدد غير محدّد من الفروع لصيدلياتهم في مختلف مناطق البحرين، في حين أن القانون الحالي يلزم بعدم تجاوز 5 فروع لكل صيدلية.

ويهدف القانون إلى تعزيز توافر الأدوية في مملكة البحرين، وتسهيل عملية الحصول على الأدوية، وذلك في ضوء الاحتياجات المستقبلية التي أملاها التوسع العمراني وظهور مدن جديدة بالمملكة.

في سياق آخر، وافق المجلس بالأغلبية على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات، والذي يهدف لحماية وسائل الاتصال الحديثة كهالواتف النقالة والحواسيب المحمولة وغيرها، وتمت الموافقة عليه من حيث المبدأ خلال الجلسة الماضية.

تصوير: حسن قربان

الفاضل: لتقديم أسعار تنافسية للمستهلك

أكدت د. جهاد الفاضل، النائب الثاني لرئيس مجلس الشورى، أن مشروع القانون بشأن تنظيم مهنة الصيدلة يعزّز من شبكة الرعاية الصحية في المملكة، كما يسهم في تحقيق الأمن الغذائي، خاصة في ظل الطفرة العمرانية التي تشهدها المملكة.

ولفتت الى ضرورة التوسع بفتح الصيدليات؛ وذلك لتقديم الخدمات بأسعار مناسبة وتنافسية لمصلحة المستهلك، مؤكدةً أن البحرين تشهد نموًا إيجابيًا في قطاع الصيدلة، اضافة للتوجه الواعد لاستثمارات صناعة الدواء.

وأشارت الى أن مشروع القانون يسهم في رفع مكانة مملكة البحرين في المؤشرات المتخصصة لدى منظمة الصحة العالمية، مؤكدةً أن هذا الجهد يعتبر مشتركًا مع فريق البحرين برئاسة سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، والذي يحرص على أن تكون مملكة البحرين في المقدمة، وأن تكون متنوعة الاستثمارات.

السلمان: 131 ترخيصًا جديدًا للصيدليات من 2022 حتى 2024

قالت د. جميلة السلمان، رئيس لجنة الخدمات بمجلس الشورى، في مداخلة لها أمس، إن عدد الصيدليات في البحرين في الوقت الحالي يصل إلى 456 صيدلية، وحوالي 677 صيدلانيًا بحرينيًا يعمل فيها.

ولفتت الى وجود 21 باحثًا عن عمل في تخصص الصيدلة حتى شهر يونيو من العام الجاري، كما تم تسجيل 78 مواطنًا ضمن الباحثين عن عمل في تخصص الصيدلة حتى أكتوبر 2024، اضافة لتسجيل 108 مواطنين ضمن الباحثين عن عمل في تخصص الصيدلة في عام 2023.

وذكرت السلمان العديد من المبررات للموافقة على مشروع القانون الذي ينظم مهنة الصيدلة، أبرزها تحسين وسهيل إمكانية الوصول للأدوية، تحقيق الكفاءة في توزيع الادوية، جذب الاستثمارات وتعزيز التنافسية والابتكار، دعم الأهداف الحكومية بتطبيق برنامج الضمان الصحي، تحسين تجربة المرضى ونتائج العلاج.

النعيمي يدعو إلى عدم دمج الصيدليات بالمستشفيات

قال عضو مجلس الشورى عبدالله النعيمي، في مداخلته حول مشروع قانون بشأن تنظيم مهنة الصيدلة، إن الخوف هو تغلب الهدف التجاري على جودة الادوية وأن تقل الأمانة المهنية، مؤكدًا أن ذلك سيؤثر سلبًا على المرضى لذلك من الافضل أن تكون الصيدليات بمعزل عن المستشفيات، وأن لا يتم الجمع بينهما برأس مال مشترك.

ولفت الى ضرورة الالتفات الى ما جاء في تقرير لجنة الخدمات من مرئيات جمعية الصيادلة البحرينيين، مؤكدًا أن الهدف من المشروع إنساني ووطني وليس تجاريًا، داعيًا لتعاون وتكاتف كافة الأطراف المعنية في هذا الشأن تحت مظلة المجلس الأعلى للصحة؛ من أجل رفع الخدمات بمجال الصيدلة والمجالات الأخرى، علاوة على أهمية البحرنة ورفع رواتب الصيادلة البحرينيين.

واقترح النعيمي ان يتم افتتاح معاهد من أجل التدريب على مهنة الصيدلة والتمريض، لما لهم من حاجة ملحة في كل دول العالم، مؤكدًا أن استراتيجية المجلس الأعلى للصحة يجب أن تبنى على تطوير القطاع الصحي بشكل عام، كتدريب الكوادر وإنشاء المصانع والمختبرات.

اعتماد آلية جديدة للتسجيل.. الأنصاري:

تسجيل الأدوية في 9 أيام بدلاً من 9 أشهر

قال د. أحمد الأنصاري، الرئيس التنفيذي للهيئة الوطنية لتنظيم المهن «شهراء» خلال مداخلته بمجلس الشورى أمس بشأن مشروع قانون حول تنظيم مهنة الصيدلة، إنه لحفظ حقوق موردي الأدوية في مملكة البحرين فإن عليه أن يكون مسجلاً في الهيئة الوطنية لتنظيم المهن، مؤكدًا أن الهيئة تشترط بالتوافق مع الشركات و الموردين أن يكون المخزون الدوائي في المملكة 4/3 اشهر، بحيث لا يكون هناك عبء مالي عليهم.

وأكد الأنصاري أن هناك آلية جديدة لتسجيل الأدوية تم اعتمادها في الفترة الأخيرة، حيث كانت تستغرق عملية تسجيل الأدوية في مملكة البحرين حوالي 9 أشهر، وتم إصدار بعض القوانين والأنظمة التي تعتمد على التسجيل لدى جهات معتمدة، وأي دواء مسجل لدى هذه الدول المعتمدة بالمنظمات يتم تسجيله بمملكة البحرين خلال 9 أيام من تاريخ التسجيل.

وأوضح أن إحصاءات شهر أكتوبر تفيد بتسجيل أكثر من 110 أدوية خلال تسعة ايام فقط، وفي الشهر الذي سبقه تم تسجيل 60 دواء، مؤكدًا ان النسبة تعتبر كبيرةً مقارنة بالأشهر الماضية حيث كانت الهيئة تسجل 15-20 دواءً فقط، بينما ارتفع التسجيل الى 110 أدوية بشهر واحد فقط.

رمزي: شكرًا للمهنئين بذكرى ميلاد السيد المسيح

أعربت هالة رمزي، عضو مجلس الشورى، عن شكرها لرئيس مجلس الشورى علي بن صالح الصالح وأعضاء المجلس؛ على إثر تهانيهم لها بمناسبة ذكرى ولادة السيد المسيح، مؤكدةً أن مملكة البحرين مثال حي للتعايش والتآخي بفضل القيادة الحكيمة والمبادرات التي يقوم بها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم في سبيل نشر السلام والتعايش بين الأديان.

وأكدت على أن جوهر الاديان السماوية هو التسامح، لافتةً الى أن مملكة البحرين أصبحت معروفة للجميع بأنها واحة للسلام والتعايش والتآخي، مضيفةً أن من يعيش في مملكة البحرين لا يرغب في الخروج منها أبدًا.

الحاجي يتساءل: ما مصير الصيدليات البحرينية؟

قال عضو مجلس الشورى فؤاد الحاجي، خلال مداخلته حول مشروع قانون بشأن تنظيم المهن الصحية، إن مملكة البحرين توفر الدواء للمواطن مجانًا مهما كان سعره، وذلك بجهود من الحكومة الموقرة بقيادة جلالة الملك.

ودعا للتريث في مشروع القانون من أجل وضع ضوابط واسس مدروسة، مؤكدًا أن فتح الباب على مصراعيه للشركات العالمية والكبرى والتي تملك رؤس أموال ضخمة سيكون له تأثيره على الصيدليات الوطنية العريقة في مملكة البحرين، حيث من الممكن أن تستحوذ على السوق البحريني. وتساءل حاجي عن مصير المؤسسات الوطنية التي تعيل الأسر وتوظف البحرينيين في حال دخول هذه المؤسسات الكبرى في السوق البحريني.

وأشار حاجي الى وجود بعض الحالات من الأجانب ممن يقومون بالتردد على المراكز الصحية والمستوصفات لتجميع أكبر كم من الأدوية ذات الأسعار المرتفعة بشكل شهري؛ ليقوموا بإرسالها لبلدانهم.

العريض: الأدوية الضرورية مجانية في المملكة

أكد عضو مجلس الشورى د. أحمد العريض أن الادوية صنفان الاول أدوية ضرورية كأدوية القلب والسكر والضغط وغيرها، وهي أدوية مجانية، أما عن الصنف الثاني فهي الأدوية التكميلية، مؤكدًا أن هذه الادوية التكميلية هي تلك التي ستعتمد عليها الصيدليات الجديدة والتي ستفتح في المملكة، كأدوية الفيتامينات وبعض الاجهزة الاخرى.

وبين أن التشريع لن يطبق على الأدوية الضرورية؛ لأن الحكومة ستستمر في صرفها وتوفيرها، وليس هناك خوف عليها من زيادة افتتاح فروع الصيدليات.

الدلال: القانون يساعد على تنوع واستدامة الأدوية

قالت عضو مجلس الشورى ابتسام الدلال إن مشروع القانون بشأن تنظيم مهنة الصيدلة سيسهم في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لمملكة البحرين 2030، مؤكدةً انه سيسهم كذلك في استدامة توفير الأدوية وفتح العديد من فروع الصيدليات التي تواكب التطورات في العالم.

ولفتت الى أن مشروع القانون سيعزز المنظومة الصحية الجديدة؛ لما له من علاقة بالتنوع في توافر الأدوية، مشددةً على ضرورة وضع الضوابط والقرارات، خاصة بما يتعلق بفتح الصيدليات بعيدًا عن المراكز الصحية، داعيةً أن يتم تجنب عملية الاحتكار والتشجيع على إنشاء الصيدليات الإلكترونية.

النواخذة: إطلاق مناقصة الضمان الصحي للأجانب خلال أسبوعين

قال د.ابراهيم النواخذة، امين عام المجلس الأعلى للصحة، خلال مداخلته بمجلس الشورى أمس، حول مشروع قانون بشأن تنظيم مهنة الصيدلة، إن الاجنبي يدفع ما قيمته 72 دينارًا في حال اشتراكه في المنظومة الحكومية، أو أن يختار شراء تأمينًا صحيًا من الشركات الخاصة، مؤكدًا أن المجلس الأعلى يدير ويراقب هذه العملية. وكشف النواخذة أنه سيتم إطلاق مناقصة مشروع الضمان الصحي للأجانب خلال الأسبوعين القادمين، من أجل توفير بنية تحتية مسبقة للقطاع الصحي المتعلق بالمواطنين من خلال التطبيق التجريبي لمشروع الضمان الصحي، مطمئنًا المواطنين بأن مملكة البحرين تقدم الخدمات الصحية للبحرينيين، سواء كانت رعاية صحية اولية أو ثانوية، مؤكدًا على التعاون المستمر من اجل تطوير ورفع أداء الخدمات الصحية في المملكة.

واضاف: «عدد الأدوية التي تتوافر في القطاع الخاص حوالي 4/3 آلاف دواء، و الأدوية التي يوفرها القطاع الصحي الحكومي نحو ألفي دواء، ويحق للمواطنين اختيار البدائل للأدوية من الصيدليات».

Link

ALWATAN
الوطن
يومية - شاملة - تفاعلية
الوطن ولاء للوطن

العدد: 6953

«الأعلى للصحة»: 6 آلاف دواء بالقطاع الصحي الخاص والحكومي

» سيد حسين القصاب

ذكر الأمين العام للمجلس الأعلى للصحة د. إبراهيم النواخذة -خلال مناقشة تقرير لجنة الخدمات بمجلس الشورى بخصوص مشروع حكومي يتضمّن إتاحة فتح عدد غير محدود من فروع الصيدليات للشخص الواحد، ووافق عليه المجلس بالإجماع- أن عدد الأدوية بالقطاع الخاص يبلغ نحو 4000 دواء، و2000 في القطاع الصحي الحكومي، مشيراً إلى إطلاق مشروع الضمان الصحي للأجانب خلال الأسبوعين المقبلين.

06

P 1
Link

«ثاني أفضل بحث» و«ثاني أفضل حالة نادرة»

المستشفيات الحكومية تحصد جائزتين بمؤتمر «الأشعة السعودية»

أعلنت المستشفيات الحكومية فوز قسم الأشعة فيها بجائزتي «ثاني أفضل بحث» و«ثاني أفضل حالة نادرة» في المؤتمر السنوي الخامس عشر لجمعية الأشعة السعودية (RSSA)، والذي عقد في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية الشقيقة خلال الفترة من 14 إلى 17 نوفمبر الماضي.

ووفقاً للمستشفيات الحكومية فإن الجائزة الأولى، «ثاني أفضل بحث»، جاءت نتيجة جهود بحثية بالشراكة مع الجمعية العربية للجمعيات الإشعاعية (PAARS)، وكان من إعداد د.علي يوسف، ود. نوراء مجبل، ود. نجلاء العماني، حيث تناول البحث الجلطات الرئوية عند مرضى فقر الدم المنجلي، بمختلف أبعادها.

أما جائزة «ثاني أفضل حالة نادرة» فقد مُنحت لتقرير أعدته د. أمينة محمد، استشاري أشعة الثدي وأشعة الأمراض النسائية، ود. سمر البقالي، طبيبة مقيمة في قسم الأشعة بالمستشفيات الحكومية.

وتناول التقرير حالة مريضة تم تشخيصها بنوع نادر من سرطان الثدي الأولي، والذي أظهر نتائج إيجابية بعد العلاج الكيميائي المساعد الجديد، كما اشتمل التقرير تفاصيل تتعلق بالتصوير الطبي، وعلم الأمراض النسيجي، والعلاج الجراحي.

ويعتبر هذا المؤتمر منصة مهمة لتعزيز النمو والتعاون بين المتخصصين في مجال الأشعة على المستوى الإقليمي والدولي، كما يهدف المؤتمر إلى تسهيل فرص التواصل وتبادل الأفكار القيمة حول السياسات، والمبادئ التوجيهية، والاستراتيجيات اللازمة لرفع معايير الأشعة في حالات الطوارئ، كما يُمكن أخصائيي الأشعة من مواكبة أحدث التطورات في مجال الأشعة والعلوم ذات الصلة، بما يُسهم في تحسين جودة الرعاية الصحية المقدمة وتعزيز قدرات الكوادر الطبية في التعامل مع الحالات المعقدة والحرجة.

P 4
Link

ALWATAN
الوطن
يومية - شاملة - تفاعلية
الوطن ولاء للوطن

العدد: 6953

لتعزيز توافر الأدوية في البحرين

«الشورى» يوافق على «فتح عدد غير محدود من فروع الصيدليات للشخص الواحد»

» سيد حسين القصاب

وافق مجلس الشورى بالإجماع على تقرير لجنة الخدمات بخصوص مشروع قانون بإلغاء المادة 28 من المرسوم بقانون رقم 18 لسنة 1997 في شأن تنظيم مهنة الصيدلة والمراكز الصيدلية، المرافق للمرسوم رقم 98 لسنة 2024، المحال بصفة الاستعجال وفقاً للمادة 87 من الدستور، والمتضمن إتاحة فتح عدد غير محدود من فروع الصيدليات للشخص الواحد.

وأوضحت مقررة اللجنة ليلى قاسم أن مشروع القانون يهدف إلى تعديل تنظيم فتح فروع الصيدليات بما يسمح للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين بفتح عدد غير محدود من فروع الصيدليات، وذلك لتعزيز توافر الأدوية في المملكة، مؤكدة أن مشروع القانون يأتي في إطار استكمال ما توليه مملكة البحرين من حرص واهتمام بالغ بالصحة العامة وما تبذله من جهود كبيرة في دعم القطاع الصحي بهدف الارتقاء بالخدمات الصحية المقدمة، ما يسهم في تعزيز مكانة المملكة كوجهة لتقديم الخدمات الصحية ذات الجودة العالية.

من جهته، ذكر الرئيس التنفيذي للهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية «نهرا» د. أحمد الأنصاري في ما يتعلق بحفظ حقوق موردي الأدوية في مملكة البحرين، أنه يجب على المورد أن يكون مسجلاً في الهيئة الوطنية لتنظيم المهن، حيث تشترط الهيئة بالتوافق مع الشركات والموردين أن يكون المخزون الدوائي في المملكة 4 أشهر بحيث لا يكون هناك عبء مالي عليهم.

وأكد على وجود آلية جديدة لتسجيل الأدوية في الفترة الأخيرة، حيث كانت تستغرق عملية تسجيل الأدوية في مملكة البحرين حوالي 9 أشهر، مما أدى إلى إصدار بعض القوانين والأنظمة التي تعتمد على التسجيل لدى جهات معتمدة، وأي دواء مسجل لدى هذه الدول المعتمدة بالمنظمات، فيتم تسجيل الدواء بمملكة البحرين خلال 9 أيام من تاريخ التسجيل.

ولفت إلى تسجيل أكثر من 110 أدوية خلال 9 أيام فقط في شهر أكتوبر، وفي الشهر الذي سبقه تم تسجيل 60 دواء، مؤكداً بأن النسبة تعتبر كبيرة مقارنة بالأشهر الماضية حيث كانت الهيئة تسجل من 15 إلى 20 خلال الشهر الواحد.

بدوره، أعلن الأمين العام للمجلس الأعلى للصحة د. إبراهيم النواخذة بأنه سيتم إطلاق مشروع الضمان الصحي إلى الأجانب المقيمين في البحرين خلال الأسبوعين المقبلين، من خلال البت في تنفيذ مناقصة بشأن مشروع الضمان، وذلك من أجل توفير بنية تحتية مسبقة للقطاع الصحي المتعلق بالمواطنين من خلال التطبيق التجريبي لمشروع الضمان الصحي.

وأوضح أن عدد الأدوية بالقطاع الخاص يبلغ نحو 4000 دواء، بينما عدد الأدوية التي توفرها الدولة في القطاع الصحي الحكومي نحو 2000 دواء، ويحق للمواطنين اختيار البدائل للأدوية من الصيدليات.

من جانبه، وجه عضو مجلس الشورى علي العرادي استفساراً للحكومة عن الألية المستقبلية لمراقبة أسعار الأدوية، إضافة إلى الأدوية التي لها وكيل واحد وتنقطع من السوق حيث تقوم بعض الصيدليات بطلب أخذ الوكالة، وينتج عن ذلك إطالة في الموضوع دون العلم بحصول الصيدلية على الترخيص أم لا.

بدوره، ذكر عضو مجلس الشورى الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة أن أهداف مشروع القانون تتمثل في زيادة فتح فروع للصيدليات، مؤكداً أهمية فتح الصيدليات على حسب حجم المحافظات والكثافة السكانية فيها، إضافة إلى أن تكون أسعار الأدوية في متناول الجميع ومراقبة المخالفين لتسعيرة الأدوية إذا تم تطبيقها.

بدوره، أكد عضو مجلس الشورى فؤاد الحاجي أهمية وضع ضوابط على أسس مدروسة بما لا يضر بالصيدليات القائمة في مملكة البحرين، حيث إن فتح الباب على مصراعيه لشركات كبرى في مملكة البحرين لتأتي برأس مال ضخم، من شأنه أن يؤثر على الصيدليات الوطنية العريقة في مملكة البحرين، مشيراً إلى توفير الدواء مجاناً للمواطن مهما كان سعره.

في السياق نفسه، أوضح د. أحمد العريض بأن الأدوية تنقسم إلى نوعين، أدوية ضرورية وهي مجانية، وأدوية تكميلية مثل أدوية الفيتامينات وبعض الأجهزة، مبيناً أن الأدوية التكميلية هي التي ستعتمد عليها الصيدليات الجديدة التي ستفتح في مملكة البحرين، وأن التشريع لن يطبق على الأدوية الضرورية لأنها ستصرف من الحكومة وليس هناك خوف عليها عند زيادة فتح فروع للصيدليات.

من جهتها، أكدت النائب الثاني لرئيس مجلس الشورى د. جهاد الفاضل أن مملكة البحرين تنمو أيجابيا في قطاع الصيدلة، لافتة إلى الاستثمار في صناعة الدواء والذي يعد استثماراً واعداً، مشيرة إلى أن هذه التشريعات تسهم في رفع مكانة مملكة البحرين في المؤشرات المتخصصة لدى منظمة الصحة العالمية، وهذا الجهد يعتبر جهداً مشتركاً مع فرق البحرين برئاسة سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الذي يحرص على أن تكون مملكة البحرين في المقدمة ويحرص على تنوع الاستثمارات.

بدوره، أبدى عضو مجلس الشورى عبدالله النعيمي تخوفه من أن يغلب الهدف التجاري على جودة الأدوية والأمانة المهنية، مما يؤثر سلبا على المرضى، مؤكداً على أن تكون الصيدليات بمعزل عن المستشفيات، ومتمنيا من جميع الأطراف التعاون من أجل رفع الخدمات في مجال الصيدلة وبحرنة الوظائف ورفع رواتب الصيدلة، وفتح معاهد لتدريب الكوادر الطبية.

- آلية جديدة لتسجيل الأدوية خلال 9 أيام بالفترة الأخيرة
- إطلاق الضمان الصحي للأجانب في البحرين خلال أسبوعين
- 4 آلاف دواء في القطاع الصحي الخاص و2000 بالحكومي

P 6
Link

مشروع القانون يدعم أهداف الحكومة

جميلة السلمان: 99 مواطناً باحثاً عن عمل في الصيدلة

» سيد حسين القصاب

عرضت رئيسة لجنة الخدمات بمجلس الشورى د. جميلة السلمان إحصائيات خلال مناقشة مشروع قانون بإلغاء المادة 28 من المرسوم بقانون رقم 18 لسنة 1997 في شأن تنظيم مهنة الصيدلة والمراكز الصيدلية، المرافق للمرسوم رقم 98 لسنة 2024، المحال بصفة الاستعجال وفقاً للمادة 87 من الدستور، مشيرةً إلى أن المشروع يساهم في توفير فرص عمل مناسبة لقطاع الصيدلة في المملكة، حيث يوجد 21 باحث عن عمل في تخصيص الصيدلة حتى يونيو 2024، بالإضافة إلى تسجيل 78 مواطناً ضمن الباحثين عن عمل في التخصص حتى أكتوبر من العام الجاري 2024.

وبالنسبة إلى العام الماضي فقد تم تسجيل 108 مواطنين ضمن الباحثين عن عمل في مجال الصيدلة، وذكرت أنه تم ترخيص 131 صيدلية جديدة بين العامين 2022-2024، وإغلاق 73 صيدلية، مشيرة إلى أنه توجد حالياً 456 صيدلية في مملكة البحرين.

وأشارت السلمان إلى أن مشروع القانون يحقق الكفاءة في توزيع الأدوية، حيث إن الصيدليات تعمل بأنظمة لوجستية وسلاسل توريد متطورة تضمن توفر الأدوية بشكل منتظم وعلى نطاق واسع، بالإضافة إلى امتلاك السلاسل مراكز توزيع مركزية، مما يقلل من التكاليف ويحد من حالات نقص الأدوية مقارنة بالصيدليات المستقلة. ولفتت إلى أن مشروع القانون يدعم أهداف الحكومة في تطبيق برنامج الضمان الصحي، حيث يضمن التوسع في عدد الصيدليات حصول المرضى على الأدوية على مستوى مملكة البحرين.

P 6
Link

ALWATAN
الوطن
يومية - شاملة - تفاعلية
الوطن ولاء للوطن

العدد: 6953

191٪ زيادة في صادرات المنامة إلى بكين على أساس سنوي.. سفير الصين لـ«الوطن»:

دعوة الملك لعقد مؤتمر دولي للسلام تُعزز الأمن والاستقرار الإقليميين والعالميين

» وليد صبري

«الصين تقدر دعوة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المعظم لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط. فهي دعوة تعزز الأمن والاستقرار الإقليميين والعالميين»، بهذه العبارة لخص سفير جمهورية الصين الشعبية لدى مملكة البحرين نِي روتشي موقف بكين من دعوة جلالة الملك المعظم. في وقت كان في حديثه عن العلاقات البحرينية الصينية كثير التفاصيل التي ذهبت حد اعتبار أن هذه العلاقات تدخل إلى أفضل فترة في تاريخها.

السفير الصيني نِي روتشي أسهب، في حوار خص به «الوطن»، بالحديث عن أدوار البحرين المتنامية إقليميا ودوليا، حيث أكد أن المملكة تشارك بفاعلية في الحفاظ على سلام واستقرار وأمن المنطقة. وتلعب دوراً مهماً في الحفاظ على أمن وسلامة الملاحة وإمدادات الطاقة، قبل أن يؤكد أن يكون تولي اهتماماً كبيراً بموقع البحرين الجغرافي وتأثيراتها الهامة في المنطقة، خاصة وأن المملكة منطقة التلاقي للحضارات الشرقية والغربية ونموذج للتعايش السلمي بين الأديان.

ولم يفت السفير الصيني تسليط الضوء على أن هذا العام يصادف الذكرى الـ35 لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والبحرين، قبل أن يستذكر إعلان إقامة شراكة استراتيجية شاملة بين البلدين خلال زيارة الملك المعظم للصين، وما جرى من توافق مهم حول مواصلة تعزيز وتطوير التبادلات والتعاون بين الصين والبحرين في مختلف المجالات.

وفيما يخص العلاقات التجارية والاقتصادية بين البحرين والصين، كشف السفير نِي روتشي عن معلومات وأرقام بينها أن الصين ثالث أكبر شريك تجاري للبحرين وأكبر مصدر لوارداتها، وأن التبادل التجاري غير النفطي بين البلدين بلغ 2.186 مليار دولار، إضافة إلى 1.88 مليار دولار أمريكي للتبادل التجاري غير النفطي بزيادة 3.3٪، و191.3٪ زيادة في صادرات البحرين إلى الصين على أساس سنوي.

وعن الشركات الصينية في البحرين أكد أن «هواوي» أكبر شركة صينية في البحرين، مشيراً إلى أن مدينة التنين تطورت بشكل مطرد منذ إنشائها في عام 2015.

وأوضح السفير نِي روتشي أن مدينة التنين تضم 799 محلاً تجارياً ويصل معدل الإشغال إلى 100٪، بينما يمتلك البحرينيون 60 محلاً فيها ما يخلق ألف فرصة عمل.

وتابع أن مدينة التنين تشهد بيع أكثر من 150 ألف منتج بجودة عالية وسعر منخفض، ما يجعلها الخيار الأول للتسوق للمستهلكين من البحرين والدول المجاورة، وهو ما يمكن التدليل عليه بوصول معدل الزيارة اليومية إلى المدينة لـ30 ألف شخص، مع وصول قيمة المبيعات السنوية في «مدينة التنين» إلى أكثر من 400 مليون دولار، ما يثري سوق البحرين ويلعب دوراً إيجابياً لتعزيز النمو الاقتصادي.

وأوضح السفير الصيني أن يكون تعد أكبر شريك تجاري لدول مجلس التعاون الخليجي منذ فترة طويلة، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين ودول التعاون الخليجي خلال عام واحد 285.981 مليار دولار، بينما بلغ 236.078 مليار دولار في أول 10 أشهر من 2024.

وفي الشق الدولي شدد سفير الصين لدى البحرين على ضرورة وضع جدول زمني وخارطة طريق حول تنفيذ «حل الدولتين»، مؤكداً أن يكون ترغب في العمل مع البحرين والدول العربية من أجل التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية. وإلى نص الحوار:

- دور بحريني مهم في حفظ أمن وسلامة الملاحة وإمدادات الطاقة إقليمياً
- البحرين منطقة التلاقي للحضارات الشرقية والغربية ونموذج للتعايش بين الأديان
- الصين ثالث أكبر شريك تجاري للبحرين وأكبر مصدر لوارداتها
- مدينة التنين تضم 799 محلاً بإشغال 100٪.. وأكثر من 400 مليون دولار المبيعات السنوية
- 285.981 مليار دولار التبادل التجاري بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي خلال عام
- الصين ترغب في العمل مع البحرين والعرب للتوصل إلى حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية

ما هي أفكاركم وخططكم فيما يتعلق بتطوير العلاقات بين البحرين والصين في المرحلة المقبلة؟

- تولي الصين دائماً أهمية كبيرة لتطوير العلاقات مع البحرين. يصادف هذا العام الذكرى الـ35 لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والبحرين، وهو أيضاً عام مهم في تاريخ العلاقات الصينية البحرينية. وفي مايو الماضي، قام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المعظم بزيارة دولة تاريخية للصين. وأعلن هو والرئيس شي جينبينغ عن إقامة شراكة استراتيجية شاملة بين الصين والبحرين، وتوصلا إلى توافق مهم حول مواصلة تعزيز وتطوير التبادلات والتعاون بين الصين والبحرين في مختلف المجالات. لقد دخلت العلاقات الصينية البحرينية إلى أفضل فترة في التاريخ، وفتح التعاون الثنائي في مختلف المجالات فصلاً جديداً.

إن إقامة الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الصين والبحرين لا تثبت وسع النطاق وعمق الدرجة للتعاون بين البلدين في مختلف المجالات فحسب، بل تعكس أيضاً الرغبة القوية لدى الجانبين في مواصلة تعميق التعاون وتحقيق المنفعة المتبادلة والنتائج المربحة للجانبين. وفي المرحلة المقبلة، ترغب الصين في مواصلة العمل مع البحرين من أجل التنفيذ المشترك للتوافق المهم الذي توصل إليه رئيسا البلدين، وتعميق الثقة السياسية المتبادلة، وتوسيع التعاون العملي، وتعزيز التنسيق في القضايا الدولية والإقليمية، وتعزيز الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الصين والبحرين بالشكل المستمر.

كيف تقيمون جهود البحرين في حفظ أمن الملاحة وإمدادات الطاقة في الخليج والمنطقة؟

- لطالما كانت البحرين قناة مرورية وتجارية مهمة، وظلت تشارك بفاعلية في الحفاظ على سلام واستقرار وأمن المنطقة، وتلعب دوراً هاماً في صيانة سلام الملاحة وإمدادات الطاقة إقليمياً. ويولي الجانب الصيني اهتماماً بموقع البحرين الجغرافي وتأثيراتها الهامة في المنطقة، ويستعد للتعاون في الحفاظ على سلام واستقرار المنطقة.

كيف تنظر الصين إلى البحرين فيما يتعلق بالتسامح الديني والتعايش السلمي وإنشاء مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي؟ وكيف تنظرون إلى إنشاء جائزة الملك حمد للتعايش السلمي؟

- تقع البحرين في منطقة التلاقي للحضارات الشرقية والغربية وتعتبر نموذجاً للتعايش السلمي لحضارات وأديان مختلفة. وتتمتع الصين أيضاً بالتقليد التاريخي المتمثلة في التعايش السلمي والاستفادة المتبادلة لأديان مختلفة. فتدفع البحرين بالتسامح الديني والتعايش السلمي عبر إنشاء مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي وتدعو للتسامح والتعايش في المجتمعات الإقليمية والدولية، وهو ما يتفق بشكل كبير مع موقف الصين المتصف بالدعوة إلى الاحترام المتبادل والوئام مع إبقاء الاختلاف، فتدعم الصين البحرين للعب دور أكبر في هذا الصدد.

البحرين دعت إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط خلال اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة الـ33.. كيف ترون تأثير ذلك على تحقيق الأمن والاستقرار للمنطقة والعالم؟

- تقدر الصين دعوة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المعظم لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، الأمر الذي سيعزز الأمن والاستقرار الإقليميين والعالميين. وتتخذ الصين والبحرين الموقف المتشابه بشأن القضية الفلسطينية، حيث تدعم الصين بقوة فلسطين في تحقيق الدولة المستقلة و«حكم فلسطين من قبل الفلسطينيين». وتدعو إلى عقد مؤتمر دولي للسلام بمشاركة أوسع ومصداقية أكبر وفعالية أكثر، ووضع جدول زمني وخارطة طريق حول تنفيذ «حل الدولتين»، وترغب الصين في العمل مع البحرين والدول العربية الأخرى من أجل التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية في وقت مبكر.

كم يبلغ حجم التبادل التجاري بين البحرين والصين؟ وما قيمة الصادرات والواردات بين البلدين؟

- وفقاً للإحصاءات البحرينية، وفي عام 2023، تعتبر الصين ثالث أكبر شريك تجاري للبحرين وأكبر مصدر لوارداتها، حيث بلغ حجم التبادل التجاري غير النفطي بين البلدين 2.186 مليار دولار أمريكي، ومن بينها بلغت قيمة الصادرات الصين إلى البحرين 2.15 مليار دولار أمريكي وبلغت قيمة صادرات البحرين إلى الصين 36 مليون دولار أمريكي.

سفير الصين في البحرين خلال حواره لـ«الوطن»

توقيع 10 اتفاقيات ومذكرات تفاهم خلال زيارة جلالة الملك المعظم للصين

1- مذكرة التفاهم بين وزارة المالية والاقتصاد الوطني بمملكة البحرين ووزارة التجارة بجمهورية الصين الشعبية بشأن إنشاء مجموعة عمل للاستثمار والتعاون الاقتصادي، وتهدف المذكرة إلى إنشاء مجموعة عمل للاستثمار والتعاون الاقتصادي وذلك لتطوير التعاون الاقتصادي والفني والتجاري بين البلدين.

2- مذكرة تفاهم بين شركة ممتلكات البحرين القابضة «ممتلكات» ومؤسسة الاستثمار الصينية (CIC)، وتهدف المذكرة إلى التعاون واستكشاف الفرص الاستثمارية المحتملة بين الشركتين.

3- مذكرة تفاهم بين وزارة الصحة بمملكة البحرين واللجنة الوطنية بجمهورية الصين الشعبية حول التعاون في المجال الصحي، وتهدف المذكرة إلى تعزيز علاقة الصداقة بين البلدين في مجالات الصحة والعلوم الطبية والمسائل الصحية على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة.

4- مذكرة تفاهم بين وزارة الصناعة والتجارة بمملكة البحرين ووزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات بجمهورية الصين الشعبية حول المناطق الصناعية، وتهدف المذكرة إلى تعزيز الشراكة الصناعية وتبادل المنفعة بين البلدين وفقاً لقوانينهما.

5- مذكرة تفاهم بين وزارة الصناعة والتجارة بمملكة البحرين ووزارة التجارة بجمهورية الصين الشعبية حول التجارة الإلكترونية، وتهدف المذكرة إلى تعزيز التجارة الإلكترونية بين البلدين على أساس المعاملة بالمثل والمنفعة المتبادلة.

6- مذكرة تفاهم بين وزارة الصناعة والتجارة بمملكة البحرين ووزرة التجارة بجمهورية الصين الشعبية بشأن الاقتصاد الرقمي، وتهدف المذكرة إلى تعزيز الاقتصاد والاستثمار الرقمي بين البلدين تنفيذاً للخطة الخمسية الـ14 (2021-2025) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والأهداف بعيدة المدى حتى عام 2035.

7- مذكرة تفاهم للتعاون بين الهيئة الوطنية لعلوم الفضاء بمملكة البحرين والإدارة الوطنية الصينية للفضاء بجمهورية الصين الشعبية، وتهدف المذكرة إلى تكثيف الجهود في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، وتنظيم برامج تدريبية في مجال علوم وتكنولوجيا وتطبيقات الفضاء.

8- اتفاقية تعاون بين وكالة أنباء البحرين ووكالة أنباء شينخوا بجمهورية الصين الشعبية، وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز وتحديد شكل ومجالات التعاون بين الطرفين في مجال الأخبار وتبادل المعلومات.

9- مذكرة تفاهم بين مركز الاتصال الوطني ومجموعة الصين للإعلام، وتهدف المذكرة إلى تعزيز التعاون المتبادل بين وسائل الإعلام والمؤسسات في مملكة البحرين والصين، وتعميق العلاقات البحرينية الصينية بشكل أكبر.

10- مذكرة تفاهم بين كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين) وجامعة بكين بشأن التعاون الاستراتيجي في بعض المجالات، وتهدف المذكرة إلى تعزيز الصداقة المتبادلة والبحث الأكاديمي والتعاون التعليمي بين المؤسستين.

في هذا العام، يشهد التعاون الاقتصادي والتجاري نمواً مطرداً، خلال الفترة بين يناير وأكتوبر، بلغ حجم التبادل التجاري غير النفطي بين البلدين 1.88 مليار دولار أمريكي، بزيادة 3.3٪ على أساس سنوي، ومن بينها بلغت قيمة واردات البحرين من الصين 1.818 مليار دولار أمريكي، بزيادة 1٪ على أساس سنوي، وبلغت قيمة صادرات البحرين إلى الصين 64 مليون دولار أمريكي، بزيادة 191.3٪ على أساس سنوي.

ما أبرز شركة صينية في البحرين؟

- تعتبر شركة هواوي أكبر شركة صينية في البحرين.

مدينة التنين تعد أكبر مركز تسوق صيني للبيع بالجملة والتجزئة في البحرين. هل لنا أن نتطرق إليها؟

- تطورت مدينة التنين بشكل مطرد منذ إنشائها في عام 2015. حالياً، تضم المدينة 799 محلاً تجارياً ويصل معدل الإشغال 100٪، ومن بينها، يملك البحرينيون 60 محلاً، مما يخلق أكثر من 1000 فرصة عمل. وتباع أكثر من 150 ألف نوع من المنتجات في المدينة بجودة عالية وسعر منخفض. فأصبحت المدينة الخيار الأول للتسوق بين المستهلكين من البحرين والدول المجاورة، فيبلغ معدل زائرها اليومي حوالي 30 ألف نسمة قبل الوباء وتجاوزت قيمة المبيعات السنوية 400 مليون دولار أمريكي، ما يثري سوق البحرين بشكل كبير ويلعب دوراً إيجابياً لتعزيز النمو الاقتصادي البحريني والتعاون الاقتصادي التجاري الصيني البحريني.

ماذا عن العلاقات الصينية الخليجية؟ وكم يبلغ حجم التبادل التجاري بين مجلس التعاون والصين؟ وماذا عن قيمة الصادرات والواردات؟

- تحافظ الصين ودول مجلس التعاون الخليجي على تبادلات ودية وتم تأسيس علاقات الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين. وكانت الصين أكبر شريك تجاري لدول مجلس التعاون الخليجي منذ فترة طويلة، وأجرى الجانبان تعاوناً واسعاً في مجالات الطاقة والبنية التحتية والاستثمار المتبادل وغيرها من المجالات التقليدية، وشهد التعاون في مجالات الجيل الخامس للاتصالات والطاقة المتجددة والفضاء والاقتصاد الرقمي وغيرها من التكنولوجيا المتقدمة والحديثة تطوراً مزدهراً، وتكثف التبادلات الشعبية والثقافية بشكل متزايد. في عام 2022، انعقدت القمة الصينية الخليجية الأولى، مما دفع العلاقات الصينية الخليجية إلى مستوى جديد.

وفقاً للإحصاءات الصينية، بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي 285.981 مليار دولار أمريكي، ومن بينها بلغت قيمة صادرات الصين إلى دول المجلس الستة 112.738 مليار دولار أمريكي وبلغت قيمة واردات الصين من الدول الستة 173.243 مليار دولار أمريكي. وخلال يناير وأكتوبر هذا العام، بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين والدول الستة 236.078 مليار دولار أمريكي، ومن بينها بلغت قيمة صادرات الصين إلى دول المجلس الستة 105.466 مليار دولار أمريكي وبلغت قيمة واردات الصين من الدول الستة 130.612 مليار دولار أمريكي.

البلاد
www.albiladpress.com
العدد: 5910

"الشورى" يسير خلف "النواب":

زيادة أعداد الصيدليات إلى "ما شاء الله"

لينا قاسم

وافق مجلس الشورى على مشروع قانون بإلغاء المادة رقم 28 من المرسوم بقانون رقم 18 لسنة 1997 المعنية بشأن تنظيم مهنة الصيادلة والمراكز الصيدلية، المرافق للمرسوم رقم 98 لسنة 2024 بصفة مستعجلة، وإرساله إلى رئيس مجلس النواب لإحالته إلى سمو رئيس مجلس الوزراء؛ تمهيدا لرفعه إلى جلالة الملك المعظم، حيث يهدف مشروع القانون إلى تعديل تنظيم فتح فروع الصيدليات، بما يسمح للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين بفتح عدد غير محدود من فروع الصيدليات؛ لتعزيز توافر الأدوية في البحرين.

وتأتي موافقة "الشورى" بعد أن وافق مجلس النواب أخيرا على المشروع.

من جهتها، قالت مقرر لجنة الخدمات بمجلس الشورى العضو لينا قاسم، إن مشروع القانون يأتي في إطار استكمال ما توليه البحرين من حرص واهتمام بالغ بالصحة العامة، وما تبذله من جهود كبيرة في دعم القطاع الصحي بهدف الارتقاء بالخدمات الصحية المقدمة، إذ بوأ دستور مملكة البحرين الحق في الرعاية الصحية مكانة عالية كونه من المقومات الأساسية للمجتمع، وخص الدولة بتولي مسؤولية الصحة العامة، ما يساهم في تعزيز مكانة المملكة كوجهة لتقديم الخدمات الصحية ذات الجودة العالية.

ولفتت قاسم إلى أن مشروع القانون ينسجم مع الخطة الوطنية للصحة التي أقرها مجلس الوزراء، التي تعد خارطة الطريق لتطوير القطاع الصحي، إذ تستهدف رفع جودة الخدمات الصحية المقدمة، وضمان تمويلها واستدامتها عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لمواجهة التحديات التي تواجه القطاع الصحي والمتمثلة في النمو السكاني المتسارع وما يترتب عليه من وضع ديمغرافي يتطلب زيادة الخدمات الصحية.

ولفتت إلى أن مشروع القانون يساهم في تطوير البنية التحتية وتسهيل الإجراءات الداعمة للاستثمار في القطاع الصحي، وتوفير البيئة المناسبة للارتقاء بمهنة الصيدلة، ما ينعكس إيجابا على تعزيز البيئة التنافسية التي تحفز الصيدليات على الابتكار وتطوير جودة الخدمات المقدمة، فضلا عن توفير أدوية متنوعة وبخيارات أوسع، وبما يحقق الأمن الدوائي ويساهم في تلبية الاحتياجات على مدار السنة بالحصول على الأدوية المناسبة بشكل آمن، ومنتظم، ودون تأخير.

وذكرت أن مشروع القانون يدعم الجهود المبذولة لتوفير فرص جديدة للباحثين عن عمل، إذ يساهم مشروع القانون في زيادة أعداد الصيدليات في المملكة، وبالتالي سيؤدي مشروع القانون إلى خلق منظومة اقتصادية متكاملة تفتح آفاقا واسعة للباحثين عن عمل، فتزداد الحاجة إلى توظيف الصيادلة، فضلا عن خلق فرص عمل في قطاعات أخرى مرتبطة بها، ما يؤكد التأثير الإيجابي على سوق العمل.

P 22
Link

توفير فرص عمل مناسبة للقطاع الصيدلي في البحرين

ترخيص 131 صيدلية جديدة

شهدت جلسة مجلس الشورى أمس الأحد مناقشات مستفيضة من قبل أعضاء المجلس قبل الموافقة على مشروع قانون بإلغاء المادة 28 من المرسوم بقانون رقم 18 لسنة 1997 بشأن تنظيم مهنة الصيدلة والمراكز الصيدلية في المملكة.

من جهتها، قالت رئيس لجنة الخدمات بمجلس الشورى د. جميلة السلمان، إن مبررات الموافقة على المشروع تأتي لأجل توفير فرص عمل مناسبة للقطاع الصيدلي في البحرين، حيث يوجد 21 باحثا عمل في تخصص الصيدلة حتى شهر يونيو الماضي من العام الجاري، إلى جانب وجود 78 مواطنًا تم تسجيله ضمن الباحثين عن عمل في تخصص الصيدلة حتى شهر أكتوبر من العام الجاري، كما تم تسجيل 108 مواطنين في العام 2023 ضمن الباحثين عن عمل في تخصص الصيدلة.

ولفتت السلمان إلى المشروع سيضع البحرين في مواقع أفضل كمنافس في سوق الرعاية الصحية بالمنطقة، إلى جانب جذب الاستثمار وتعزيز التنافسية والابتكار، عبر إزالة الحد الأقصى إلى جذب سلاسل عالمية، ما يساهم في إدخال أنظمة متقدمة وتدريب الموظفين لأجل تقديم خدمات مبتكرة للمرضى، الأمر الذي يؤدي إلى خفض أسعار الأدوية وتحسين جودة الخدمات، مشيرة إلى أن أهداف الحكومة في تطبيق الضمان الصحي، يضمن التوسع في عدد الصيدليات لحصول المرضى على الأدوية على مستوى المملكة.

وبين السلمان أن عدد الصيدليات الجديدة التي تم ترخيصها بالفترة من العام 2022 وحتى 2024، بلغ 131 صيدلية، فيما تم إغلاق 73 صيدلية، أما عدد الصيادلة البحرينيين في الوقت الراهن 677 صيدلانيًا، والعدد الإجمالي للصيدليات بالمملكة 456.

إلى ذلك، قالت النائب الثاني لرئيس مجلس الشورى د. جهاد الفاضل، إن التشريع المتعلق بتنظيم القطاع الصيدلي سيعزز من مستوى الرعاية الصحية في البحرين، إلى جانب تحقيق الأمن الدوائي في ظل وجود ظفرة عمرانية بالمملكة، الأمر الذي يجعل وجود ضرورة للتوسع في فتح الصيدليات؛ لأجل تقديم الخدمات بأسعار تنافسية ومناسبة إلى المستهلك.

بدوره قال الشوري د. محمد حسن إن مشروع القانون يتعلق بتوفير الدواء ضمن المتطلبات الأساسية للإنسان، وقد أتاح التشريع إلى الأفراد بفتح أكثر من فرع للصيدليات، حيث إن أهداف المشروع تتمثل في تعزيز توافر الأدوية وتوظيف الصيادلة، إلى جانب تحقيق الأهداف والمكتسبات المرجوة على الصعيد الاقتصادي والاستثماري.

فيما قال الشوري د. علي الحداد إن التشريع يتيح الفرصة أمام المستثمرين في الصناعة الدوائية للصيدليات بفتح فروع في المملكة، بغية توفير الأدوية بأسعار تنافسية وبجودة عالية.

من جانبه، قال الشوري د. هاني الساعاتي، إن معدل تنامي الإنفاق الصحي للبحرين سنويا يعد من المعدلات العالية بين دول الخليج العربي، إذ يعد من المؤشرات الاقتصادية ذات العوائد المالية العالية للاستثمار في القطاع الصيدلي، مؤكدا أن التشريع يواكب كمية الطلب على الأدوية، إلى جانب جذب الاستثمارات في مجال صناعة الأدوية، مبينا أن فتح المجال للاستثمار في القطاع الصيدلي، سيساهم في جذب المستثمرين لفتح مصانع لإنتاج وتعبئة الدواء.

بدورها، قالت الشورية د. ابتسام الدلال إن التشريع سيساهم في تنفيذ رؤية 2030 واستدامة توافر الأدوية، إلى جانب فتح العديد فروع الصيدليات الجديدة وتوع توافر الأدوية وفق ضوابط وقرارات صحية.

وشددت الدلال على أهمية عدم الاحتكار في القطاع الصيدلي، وتشجيع المستثمرين على إنشاء صيدليات إلكترونية.

د. جهاد الفاضل

د. هاني الساعاتي

د. جميلة السلمان

د. محمد حسن

د. علي الحداد

د. ابتسام الدلال

P 22
Link

البلاد
www.albiladpress.com
العدد: 5910

"نهرا" تشترط على وكلاء الأدوية مخزونا لـ 4 أشهر

تطبيق الضمان الصحي على الأجانب بغضون أسبوعين

أفاد الأمين العام للمجلس الأعلى للصحة د. إبراهيم النواخذة بأنه سيتم إطلاق مشروع الضمان الصحي إلى الأجانب المقيمين في البحرين بالأسبوعين المقبلين، عبر البت في تنفيذ مناقصة بشأن مشروع الضمان؛ بغية توفير بنية تحتية مسبقة للقطاع الصحي المتعلق بالمواطنين، عبر التطبيق التجريبي لمشروع الضمان الصحي.

وقال النواخذة إن عدد الأدوية التي تتوافر في القطاع الخاص نحو 4000 دواء، بينما عدد الأدوية التي توفرها الدولة في القطاع الصحي الحكومي نحو 2000 دواء، ويحق للمواطنين اختيار البدائل للأدوية من الصيدليات.

إلى ذلك، قال الرئيس التنفيذي للهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية "نهرا" د. أحمد الأنصاري، ضمن مداخلته بمجلس الشورى أمس، بشأن مشروع قانون لتنظيم مهنة الصيدلة، إنه لحفظ حقوق موردي الأدوية في مملكة البحرين فإن عليه أن يكون مسجلا في الهيئة الوطنية لتنظيم المهن، مؤكدا في الوقت ذاته أن الهيئة تشترط بالتوافق مع الشركات والموردين أن يكون المخزون الدوائي في المملكة 4 أشهر، بحيث لا يكون هناك عبء مالي عليهم.

وأكد الأنصاري أنه في الفترة الأخيرة تم اعتماد آلية جديدة لتسجيل الأدوية، إذ كانت تستغرق عملية تسجيل الأدوية في مملكة البحرين نحو 9 أشهر وتم إصدار بعض القوانين والأنظمة التي تعتمد على التسجيل لدى جهات معتمدة، وأي دواء مسجل لدى الدول المعتمدة بالمنظمات يتم تسجيله بمملكة البحرين في 9 أيام من تاريخ التسجيل.

وأشار إلى أن إحصاءات شهر أكتوبر تفيد بتسجيل أكثر من 110 أدوية في 9 أيام فقط، وفي الشهر الذي سبقه تم تسجيل 60 دواء، مؤكدا أن النسبة تعد كبيرة مقارنة بالأشهر الماضية، حيث كانت "نهرا" تسجل 15 وحتى 20 دواء، وارتفع التسجيل إلى 110 أدوية بشهر واحد فقط.

P 22
Link

روح القانون

* زهير توفيقي ztawfeeqi@gmail.com

عائلة كانو... شهادة مجروحة

يلعب القطاع الخاص والتجار دورًا محوريًّا في دعم التنمية المستدامة في البحرين من خلال المشاركة في المشاريع الخيرية والمبادرات المجتمعية، وتحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، ويكون لهم دور كبير في توفير الموارد المالية لدعم الجمعيات الخيرية والمبادرات التي تستهدف تحسين الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، وتمويل المشاريع التي تركز على تمكين الفئات الأكثر احتياجًا، مثل بناء المساكن أو توفير المعدات الطبية، والتعاون مع الحكومة لتنفيذ خطط التنمية من خلال الشراكة في مبادرات مثل التعليم والصحة والإسكان وغيرها، ناهيك عن دعم برامج المسؤولية الاجتماعية التي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

ولعلّ من أبرز المساهمات المشاركة المباشرة في الأنشطة الخيرية وإنشاء مؤسسات خيرية أو وقف لدعم المشاريع المجتمعية بشكل مستدام، وكذلك التبرع العيني، مثل تقديم الغذاء والملابس أو تجهيز المؤسسات التعليمية، وإذا أعطينا أمثلة لبعض تلك البرامج فيمكن اختصارها في دعم برامج الإسكان الاجتماعي التي تسعى لتوفير مسكن مناسب للأسر ذات الدخل المحدود، وتمويل المنح الدراسية ودعم التعليم للطلاب المحتاجين، والمساهمة في تطوير البنية التحتية الصحية، مثل شراء الأجهزة الطبية أو دعم المستشفيات. ولا شك أن هذه المساعدات تؤدي إلى تحسين جودة الحياة للمواطنين، وتعزيز التكافل الاجتماعي وتقليل الفجوات الاقتصادية، وتحقيق التنمية المستدامة من خلال شراكة فعّالة بين القطاعين العام والخاص، وهذا التعاون بين القطاع الخاص والمجتمع يعكس أهمية المسؤولية الاجتماعية في بناء مستقبل أفضل لمملكتنا الغالية، وهناك على مر السنين الكثير من العائلات البحرينية المعروفة بالعطاء والكرم، والتي ساهمت في دعم وبناء الكثير من المشاريع التنموية والاجتماعية والخيرية والصحية والرياضية وغيرها. "المقال كاملًا في الموقع الإلكتروني".

* كاتب وإعلامي بحريني

P 22
Link

Bahrain 'a beacon of religious tolerance'

SHURA Council Chairman Ali Saleh Al Saleh has extended warm wishes to Christians in Bahrain and around the world on the occasion of Christmas.

Speaking during the opening of the weekly session yesterday, he expressed pride in Bahrain's unique model of peaceful co-existence and human tolerance, which embraces and respects all faiths and sects.

He highlighted the kingdom's commitment to fostering values of brotherhood, love and peace among its diverse population.

He prayed for continued goodwill, harmony and unity among all religions and peoples around the world, wishing everyone a blessed and joyous holiday season.

"Bahrain continues to be a shining example of religious tolerance and peaceful coexistence in the region, with its leadership and citizens working hand in hand to uphold these values," he said.

"The exchange of greetings and mutual respect during religious celebrations reflect the essence of Bahraini society, where diversity is celebrated and cherished.

"As the festive season unfolds, the kingdom stands as a reminder that unity, respect and shared values are the cornerstones of a thriving and harmonious society."

Hala Fayez, a Christian member of the Shura Council, expressed her deep appreciation for the leadership's unwavering support and commitment to fostering a culture of inclusion and respect. She thanked the leadership for their steadfast efforts in promoting religious tolerance and upholding the principles of coexistence that Bahrain is celebrated for.

"The warmth and openness with which Bahrain embraces all faiths and cultures make our kingdom a beacon of harmony and mutual respect in a world that often struggles with division," she remarked.

"As a Christian, I am profoundly grateful for the space to practise my faith freely and for the leadership's dedication to nurturing unity within our society."

Community celebrates – Pages 12-13

Kingdom is set to boost digital safety with new legislation

A NEW legislation to boost digital safety was unanimously approved by the Shura Council yesterday.

Under the law, cyber criminals could face punishments of up to two years in jail or fines of up to BD500, or both.

Any form of theft using mobile phones, computers, tablets or 'any other electronic, magnetic, electrochemical or visual devices with the ability to send, receive, process, store and restore data' will be punished with no less than three months in jail.

If the intent is to steal information, data or photographs, the punishment will be upgraded to no less than a year in prison.

The accused will face a maximum of two years in jail or a fine of up to BD500 if the attempted hack is from device to device.

Theft of information, data or photographs along with the equipment holding them would lead to a maximum of two years in jail, or a fine of up to BD500, or both.

The new insertions to the 1976 Penal Code drafted by the government were unanimously approved by MPs in October this year.

It has now been referred to the Cabinet for ratification by His Majesty King Hamad.

Meanwhile, Youth Affairs Minister Rawan Tawfiqi said, in a written response to the council, that youth empowerment centres receive all kinds of support to enhance their role in line with the National Strategy for Youth Empowerment.

She said financial support was, however, subject to eligibility conditions and criteria, including the efficiency of the centre's annual plan and its commitment to implementing the systems and laws specific to such centres.

In another response, Health Minister Dr Jalila Al Sayyed said a comprehensive genetic survey is underway as part of long-term health strategies.

She said the ministry was committed to implementing the National Genome Project, leveraging cutting-edge scientific methods to enhance the quality of healthcare in Bahrain.

The project is aimed at preventing genetic diseases and developing effective treatments, she added, in response to a query from Shura second vice chairwoman Dr Jihad Al Fadhel.

Shura Council members were notified about the responses during the weekly session yesterday.

■ Dr Al Sayyed

■ Ms Tawfiqi

Law to scrap pharmacy branch limit approved

By MOHAMMED AL A'ALI

AN urgent government-drafted legislation to cancel the cap on branches of pharmacies, currently set at five, has been unanimously approved by the Shura Council.

The proposal to amend the 1997 Pharmacy Law has been backed by various government bodies, professional organisations and the private sector.

The Health Ministry, the Supreme Council for Health (SCH) and the National Health Regulatory Authority (NHRA) have also supported the draft law.

Health Minister Dr Jalila Al Sayyed, who is also responsible for NHRA, said the legislation aligned with the rapid urbanisation in the kingdom and the construction of new cities, which necessitate more pharmacies.

The Bahrain Chamber voiced its support for the draft law and emphasised that while it encouraged market openness, necessary safeguards have to be maintained.

The chamber proposed several measures to protect national pharmacies, including:

- Setting limits on the number of pharmacies an individual or entity can operate.
- Adjusting profit margins to ensure fair competition.
- Conducting impact assessments to analyse medium and long-term effects on the local market.

The Bahrain Pharmacists Society expressed optimism about the draft law's potential to enhance competition and improve healthcare services.

SCH secretary general Dr Ibrahim Al Nawakhda said during the weekly session that 2,000 medicines were provided through government pharmacies while 4,000 others were being sold by the private sector.

"We provide free medicines through government medical facilities and alternatives for the same medicine are sold by private sector companies," he said, in response to a query by chairman Ali Saleh Al Saleh.

"There are government purchases through joint GCC tenders and we are getting medicines at competitive prices.

"As for the National Health Insurance Scheme, a tender for expat insurance packages will be issued in the upcoming two weeks and we are working on the insurance platform for nationals – this will also make more medicines affordable in the future."

NHRA chief executive Dr Ahmed Al Ansari said all basic medicines, deemed necessary, are provided through the government facilities for free.

"We, for example, have seven types of paracetamol that are provided through government hospitals or health centres for free and so there is no problem if two brands are out of stock," he said.

"From a personal experience, my mother uses a medicine with a blue line, and the government provided another because it was out of stock, she refused to use the alternative, and so I bought her what she wanted from a private pharmacy.

"All medicines are made available by the government and from numerous manufacturers."

He said the NHRA conducts routine and sudden inspections on pharmacies and legal action is taken against violators.

The legislation, already approved by Parliament two weeks ago, will now be ratified by His Majesty King Hamad.

mohammed@gdnmedia.bh

■ The Shura session in progress

Oil price rise debate postponed

THE Shura Council yesterday postponed debate on a new strategy that would see higher global oil prices resulting in greater contributions to the Future Generations Fund.

Financial and economic affairs committee chairman Khalid Al Muskati, who had to attend an urgent official meeting, had requested the delay until next Sunday.

He had earlier called for the implementation of the revised format, of saving money from the exports of oil barrels, from January 1, 2025 and the government had said it would adopt the new strategy provided it is approved by the Shura Council and ratified by His Majesty King before the end of the year.

THE DAILY tribune

العدد: 10148

Branching out

Shura Council unanimously supports pharmacy expansion plan amid concerns

Mohammed Darwish
TDT | Manama

The Shura Council yesterday gave its unanimous support to a government-backed proposal allowing pharmacies to open an unlimited number of branches, marking a departure from long-standing restrictions.

Parliament had earlier approved the removal of Article 28 of Decree-Law No. 18 of 1997, as amended by Decree No. 98 of 2024, which limited pharmacies to five branches, with a sixth allowed under strict conditions.

"This is a much-needed step towards improving access to medicines across Bahrain," said Council Member Dr Bassam Al Binmohammed. "It enhances the country's purchasing power and opens the door to sourcing medicines from larger pharmacies."

However, not all members were without concerns.

Fouad Al Hajji urged caution, warning of the possible impact on smaller Bahraini pharmacies.

"Opening the doors to large international companies with deep pockets could harm established local businesses that support families and employ Bahrainis," he said. "We must ensure the right checks are in place."

"This is a much-needed step towards improving access to medicines across Bahrain."

- DR BASSAM AL BINMOHAMMED, COUNCIL MEMBER

"This is about advancing our healthcare system while keeping medicines accessible for everyone."

- DR IBTISAM AL DALLAL, COUNCIL MEMBER

"This is about adapting to the modern needs of healthcare."

- DR JAMEELA AL SALMAN, COUNCIL MEMBER

Abuses

Al Hajji also raised the issue of abuses in the system, citing examples of expatriates allegedly stockpiling expensive medicines from health centres and sending them abroad.

"What happens to our national institutions if larger players dominate the market?" he asked.

Abdullah Al Nuaimi expressed concern over the risks of commercial interests taking precedence over medicine quality and professional ethics.

"There's a danger this could undermine trust and harm patients. Pharmacies should operate independently from hospitals and avoid shared ownership arrangements," he said.

Collaboration

Al Nuaimi called for greater collaboration under the Supreme Council of Health, emphasising the humanitarian and national goals of the reform.

He also suggested the establishment of training institutes for pharmacy and nursing to meet local and global demand.

"Developing professionals, setting up factories, and building laboratories must be central to the council's strategy," he added.

Shaikh Ahmed bin Mohammed Al Khalifa argued for a balanced approach.

"Pharmacy branches should be set up according to population density and the size of each governorate," he said. "At the same time, drug prices must be fair and within reach for everyone."

Registration

In a move to address availability, the National Health Regulatory Authority (NHRA) has introduced reforms to speed up medicine registration.

"In the past, it took around nine months to register a medicine in Bahrain," explained NHRA CEO Dr Ahmed Al Ansari. "Now, medicines already approved in trusted countries can be registered here within nine days."

Dr Al Ansari noted that 110 medicines were registered in October alone, a sharp rise compared to the previous rate of 15-20 per month.

Suppliers are also required to maintain a four-month stock to ensure steady availability.

Reforms

The broader healthcare strategy in Bahrain includes initiatives beyond pharmacy reforms.

Supreme Council of Health Secretary-General Dr Ebrahim Al Nawakhda announced that a health insurance scheme for expatriates would be launched within the next two weeks.

"The tender process for the health insurance project is under review, and this trial phase aims to establish the necessary infrastructure for a nationwide rollout for citizens," he said.

Dr Al Nawakhda also noted that approximately 4,000 medicines are available in the private sector, compared to 2,000 provided through public healthcare.

Alternatives

"Citizens are entitled to choose alternatives for their prescribed medicines from private pharmacies,'" he added, highlighting the expanded options the new law could facilitate.

The legislation focuses on complementary products, such as vitamins and medical devices, while essential medicines remain free.

"There's no risk to essential medicines as they're controlled by the government," said Dr Ahmed Al Arrayedh.

Dr Ibtisam Al Dallal welcomed the move but urged for measures to prevent monopolies and ensure pharmacies are fairly distributed across the country.

Healthcare system

"This is about advancing our healthcare system while keeping medicines accessible for everyone," she said.

Other members stressed the broader economic benefits.

"This law creates opportunities for Bahraini workers and encourages investment," said Dr Ali Al Haddad.

"This is about adapting to the modern needs of healthcare," added Dr Jameela Salman, who praised the potential for Bahrain to strengthen its standing as a regional leader in high-quality healthcare services.

P 1

Link

Health matters

MPs push for 'urgent' ban on e-cigarettes and shisha for healthier future

Move aims to protect children and adolescents

H Naser
TDT | Manama

A proposed law aiming to ban the sale and distribution of e-cigarettes and shisha in Bahrain is set to be debated by the Parliament's Services Committee.

The explanatory memorandum accompanying the proposal highlights the urgent need to protect public health and safeguard Bahraini society from the widespread use of these products, particularly among children and adolescents.

The proposal, spearheaded by MP Hamad Al Doy, cites medical studies demonstrating the significant long-term health risks associated with e-cigarettes.

Hamad Al Doy

Image used for illustrative purposes only

Risks

These risks include respiratory and cardiovascular diseases, as well as an increased risk of cancer.

The proposal emphasises the presence of harmful chemicals, such as nicotine and carcinogens, which negatively impact adolescent brain development.

The appealing flavors often used in e-cigarettes are also highlighted as a significant factor driving their use among young people, fostering addiction and normalising smoking among the youth.

Insufficient

The proposed legislation argues that the current laws are insufficient to curb the widespread availability of these products, which it claims threatens family stability and social values, contradicting Islamic teachings.

The easy accessibility of e-cigarettes, even in schools and public areas, is a major concern.

The proposal counters the marketing of e-cigarettes as a safer alternative to traditional cigarettes, stressing that studies show their harm is equal to or greater than that of conventional cigarettes.

Public awareness

The proposal calls for increased public awareness campaigns to educate the population about the dangers of these products.

The proposal cites successful international examples of bans and restrictions on e-cigarettes and shisha, including a fellow Gulf state that has banned their import and sale, Australia which restricts sales to prescription-only, and countries such as Singapore, India, and Canada which have implemented complete bans.

The proposed law aims to reduce the incidence of chronic smoking-related diseases, promote preventative community values, and protect future generations from the dangers of e-cigarette use.

P 3

Link